الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع : ...../2022

فرع: علوم اقتصاد

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان:

اثار تقلبات أسعار النفط على العجز الموازني في الجزائر دراسة تحليلية 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصاد

تخصص " اقتصاد نقدي و بنكي"

إعـــداد الطالبة:
- **مقران هارون**
- **بن الوريسي رندة**

إشراف الأستاذ(ة):
- **كنيدة زليخة**

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
كنيدة زليخة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

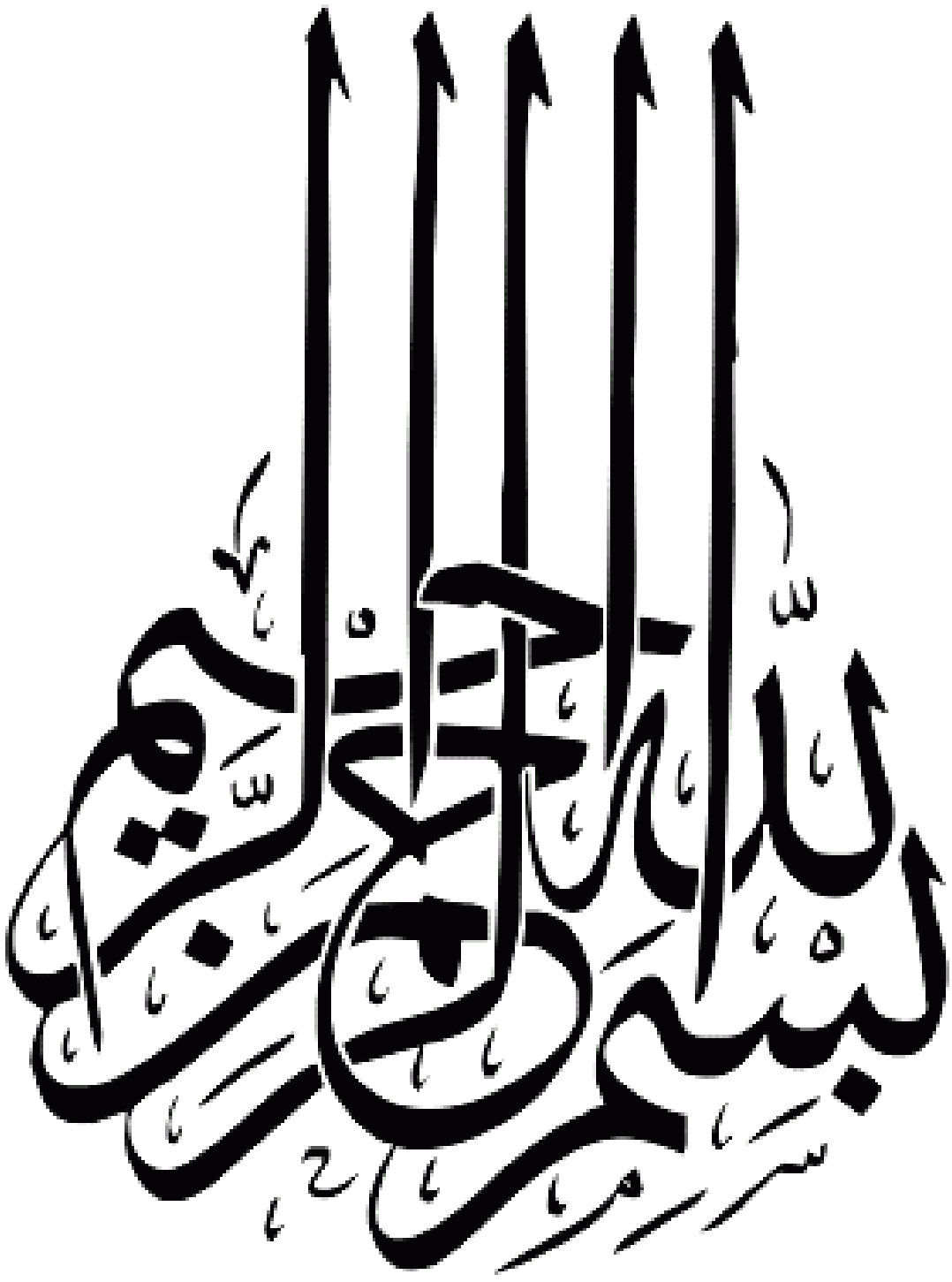
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا و أشكرك شكرا وفيرا على نعمة التوفيق لإتمام هذا العمل .

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الخاص و الامتنان و العرفان الجميل لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية .

و أخص بالشكر الجميل للأستاذة الفاضلة " **كنيدة زليخة** " لقبولها الإشراف على هذه المذكرة و التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و إرشاداتها القيمة .

كما أشكر كل الزملاء و الأصدقاء ، وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي عامة

إلى نبع الحنان و هبة الرحمان و أعز ما أملك في الوجود إلى أمي الحبية الغالية " **نورة** " حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني أن العلم سلاح و الحياة عقيدة و شجعني على طلب العلم أبي العزيز " **رشيد** " حفظه الله و أطال في عمره .

إلى جميع أخواتي الذين أحبوني و تمنوا دوما نجاحي إلى كل واحدة باسمها : "**نهاد** " ، " **أمينة** " ، " **غزل** " و إلى أخي وحيدي الغالي " **عادل** " .

إلى كل عائلة "**بن الوريسي** ".

إلى صديقاتي حبيبات قلبي : " **أمينة** " **و** " **رانيا** ".

إلى كل زميلاتي و زملائي في القسم .

رندة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي عامة

إلى نبع الحنان و هبة الرحمان و أعز ما أملك في الوجود إلى أمي الحبية الغالية "**بريزة** "حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني أن العلم سلاح و الحياة عقيدة و شجعني على طلب العلم أبي العزيز " **حسين** " حفظه الله و أطال في عمره .

إلى كل عائلة "**مقران** ".

إلى كل زملائي و زميلاتي في القسم .

هارون

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسعار سعر النفط و مدى تأثيرها على العجز الموازني في الجزائر و ذلك من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على العجز الموازني من خلال دراسة العلاقة السببية بين متغيري الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2010_2020 باستخدام النماذج القياسية "أسلوب التكامل المشترك" ، سببية جرانجر ، وكذا نموذج تصحيح الخطأ حيث ينعكس أثر تقلبات أسعار النفط على العجز الموازني وعلى الإيرادات و النفقات حيث تعتمد الجزائر في أغلب إيراداتها على قطاع المحروقات و بهذا يرتبط العجز الموازني في الجزائر ارتباطا مباشر وقوي بمستوى أسعار النفط ، في حين يلاحظ انعدام علاقة سببية من العجز الموازني إلى النفط حيث لا تتأثر أسعار النفط بالعجز الموازني في الجزائر مهما كانت قيمته و درجة تقلبه .

ABSTRACT

This study aims to shed light on oil price prices and the extent of their impact on the budget deficit in Algeria, by studying the impact of oil price fluctuations on the budget deficit by studying the causal relationship between the two variables of the study during the period from 2010-2020 using standard models “joint integration method.” Granger’s causality, as well as the error correction model, where the impact of oil price fluctuations is reflected on the budget deficit and on revenues and expenditures, as Algeria relies for most of its revenues on the hydrocarbon sector, and with this the budget deficit in Algeria is directly and strongly linked to the level of oil prices, while it is noted that there is no relationship Causality from the budget deficit to oil, as oil prices are not affected by the budget deficit in Algeria, whatever its value and degree of volatility.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الملخص	
الشكر و التقدير	
الإهداء	
إقرار و تعهد	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	
الفصل الاول : الاطار النظري لسياسة المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار العام للسياسة المالية	3
المطلب الأول ماهية السياسة المالية.	3
المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية .	4
المطلب الثالث : أنواع و أدوات السياسة المالية .	5
الفرع الاول: أنواع السياسة المالية	5
الفرع الثاني : أدوات السياسة المالية	7
المبحث الثاني : ماهية الإيرادات العامة و النفقات العامة .	10
المطلب الأول : ماهية النفقات العامة	10
الفرع الاول : مفهوم النفقات العامة	10
الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة	11
الفرع الثالث :أهداف النفقات العامة	11

• الفرع الرابع: أهمية النفقات العامة	• 13
• المطلب الثاني :ماهية الايرادات العامة	• 13
• الفرع الاول :تعريف الايرادات العامة	• 13
• الفرع الثاني: مصادر الايرادات العامة	• 14
• المبحث الثالث : ماهية العجز الموازني	• 21
• المطلب الاول : مفهوم عجز الموازنة	• 21
• المطلب الثاني :انواع عجز الموازنة	• 21
• المطلب الثالث :اثار عجز الموازنة	• 22
• خلاصة الفصل الاول	• 24
○ الفصل الثاني : الاطار النظري لاسعار النفط	• 25
• تمهيد	• 26
• المبحث الاول :مفاهيم اساسية حول النفط	• 27
• المطلب الاول : مفهوم النفط	• 27
• المطلب الثاني :انواع النفط و مميزاته	• 27
• المطلب الثالث : اهمية الثروة النفطية	• 30
• المبحث الثاني : محددات اسعار النفط في الاسواق العالمية	• 32
• المطلب الاول : تعريف سعر النفط و مختلف انواعه	• 32
• المطلب الثاني :مفهوم السوق النفطية العالمية	• 33
• المطلب الثالث: الاطراف و العوامل المؤثرة على الاسعار في السوق النفطية	• 34
• خلاصة الفصل الثاني	• 38
• الفصل الثالث : اثر تقلبات اسعار النفط على العجز الموتزني في الجزائر خلال الفترة 2020/2010	• 39
• تمهيد	• 40
• المبحث الاول :اهم الصدمات النفطية التي مرت بها الجزائر	• 41
• المطلب الاول :تعريف و نشاة الصدمة النفطية	• 41
• المطلب الثاني : اسباب الصدمات النفطية لسنة 2014 و 2020	• 43

• المطلب الثالث:نتائج الصدمات النفطية سنة 2014 و 2020	• 45
• المبحث الثاني : واقع الايرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010	• 48
• المطلب الاول :تحليل الايرادات العامة في الجزائر 2020/2010	• 48
• المطلب الثاني :تحليل النفقات العامة في الجزائر 2020/2010	• 51
• المبحث الثالث : واقع العجز الموازني في الجزائر 2020/2010	• 53
• المطلب الاول : تحليل العجز الموازني في الجزائر 2020/2010	• 54
• المطلب الثاني :االجراءات و تدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز	• 56
• خلاصة الفصل الثالث	• 56
• الخاتمة	• 58
• قائمة المراجع	• 60

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول :

❖ عنوان الجدول	❖ الصفحة
❖ الجدول 01: تذبذبات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020 .	❖ 40
❖ الجدول 02: وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية 2016/2014.	❖ 43
❖ الجدول 03: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.	❖ 46
❖ الجدول 04: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.	❖ 50
❖ الجدول 05: تطورات و تغيرات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.	❖ 53

قائمة الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.	47
الشكل 02: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.	51

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر النفط أو ما يعرف ب : "الذهب الأسود" من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين ، فهو المصدر الأساسي للطاقة ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، فضلا عن استعمالاته المتعددة في الحياة اليومية للإنسان ، وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم محاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات في كالغاز والفحم والطاقات المتجددة إلا أن الدوفعات تشير إلى أنه سيبقى الخيار الرئيسي لعقود قادمة .

وتتميز أسعار هذا المورد الناصب بالتذبذبات الدائمة نظرا لتدخل عوامل عديدة في تحديدها ، كما أن هذه السوق تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك هذه العوامل عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج وبين الطرف المستهلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وتعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات وهذا الوضع الحساس جعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في السوق النفط لصعوبة التنبؤ بسعر النفط ، وهذا الوضع يؤثر بلا شك على السياسة المالية داخل البلد .

حيث أن الأزمات النفطية تأثر بشكل كبير على السياسة المالية باعتبار 97% من الدولة من العوائد النفطية وانخفاض أسعار النفط يؤذي إلى أزمة.

1/الإشكالية الرئيسية :

ما مذا تأثير تقلبات أسعار النفط على العبر الزوازي خلال الفترة 2010-2020 .

_كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على العجز الموزاني خلال 2020/2010 في الجزائر ؟

2/ التساءلات الفرعية :

_ماهي العلاقة أسعار النفط بالإرادات و النفقات العامة ؟

_هل يؤثر تقلبات الحاصلة في أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ؟

_ماهي محددات أسعار النفط ؟

2/الفرضيات :

انطلاقا من التساؤلات السابقة و من أجل الإجابة عنها نقترح الفرضيات التالية :

_إن العلاقة أسعار النفط بالإرادات و نفقات الموازنة العامة هي علاقة طردية .

تؤثر التقلبات الحاصلة في أسعار النفط تأثيرا كبيرا على السياسة المالية في الجزائر .

_تتمثل محدادات أسعار النفط في العرض والطلب العالميين على النفط .

3/أهداف البحث :

*الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر .

*إبراز أدوات السياسة المالية في الجزائر.

*دراسة تطورات أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها خلال 2020/2010 .

*مدى تأثير الأزمات النفطية على أدوات السياسة المالية و علاقتها بالعجز التوازني.

4/أهمية الموضوع :

تكمن بحثنا أهمية في إبراز أحد أهم العناصر الفعالة في الاقتصاد و هي النفط ، حيث طالما كانت أسعاره المتقلبة أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم المنتجة و المصدرة له ، حيث أن هذا المورد الهام يشغل الكثير من تفكير الدول لقدرته على جعل الدول قادرة على الوصول إلى أهدافها المرجوة ، وفي ظل تقلبات أسعار النفط والأزمات التي تعرضت إليها الجزائر بسبب انخفاض أسعاره خلفت أثار كبيرة على الاقتصاد و خاصة أن معظم إرادتها من هذا المورد المهم ، وهنا يظهر دور السياسة المالية و طريقة تعاملها مع هذه الظروف .

5/دوافع اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة تتمثل أهم الأسباب في :

يعتبر موضوع بحثنا ضمن تخصص دراستنا و ماتناولناه في الأعوام السابقة حول مواضيع تخص النفط والسياسة المالية ، باعتبار الجزائر دولة يعتمد معظم مداخيلها على قطاع المحروقات ، مما استدعى دراسة مدى تأثير اقتصادها بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد النفطي

أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد عامة وعلى السياسة المالية خاصة .

بالإضافة إلى رغبتنا الشخصية في دراسة على الموضوع وإضافته كمرجع جديد للموضوع .

مراجع و أدوات الدراسة

منهجية البحث :

تبعا لمتطلبات معالجة إشكالية الدراسة فان البحث يستند إلى اللجوء إلى مناهج معينة

منهج وصفي و المنهج التاريخي : من أجل وصف تطورات أسعار النفط و السياسة المالية و أهدافها و أنواعها

المنهج التحليلي : وذلك لدراسة وتحليل الإحصائيات و الأرقام لمختلف الجداول و الأشكال الخاصة بسعر النفط النفقات و الإرادات

صعوبات البحث :

ضيق الوقت

ندرة المراجع الخاصة ببعض متغيرات الدراسة وكذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة للسنوات الأخيرة

خطة وهيكلة الدراسة :

يتضمن هيكل هذا البحث مقدمة وخاتمة ، وثلاثة فصول كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث ، وينتهي كل مبحث بدوره بثلاثة مطالب .

تم تطرق في الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية ، فقد تم التطرق فيه إلى مفاهيم حول السياسة المالية كذلك إلى مفاهيم حول النفقات و الإرادات بالإضافة إلى مفاهيم حول العابر بزازي أما في الفصل الثاني تحت عنوان " الإطار النظري لأسعار النفط " إلى مفاهيم أساسية حول النفط ، و كذلك محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

أما فيما يخص الفصل الثالث بعنوان "امد تأثير تقلبات أسعار النفط على العجز التوازني ، فقد تما التطرق فيه إلى أهم الأزمات النفطية في الفترة الممتدة من 2020/2010 بالإضافة لتأثير أسعار النفط على الأزمة حول الإرادات و النفقات في الجزائر و كذلك العجز التوازني و مدى تأثر و كيف .

الدراسات السابقة

1. **دراسة بهاء الدين طويل** بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010/1990 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه للعلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2015-52،2016ص حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ،بما ان النفط المصدر الرئيسي في الطاقة و العامل الأهم في النمو الاقتصادي الجزائري خاصة بأنها تعتمد على عوائد المحروقات.
2. **دراسة وحيد خير الدين:** بعنوان أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و استراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2013،و تمحوره الإشكالية الدراسية حول إلى إي حد تساهم الثروة النفطية غي تفعيل الاقتصاد الدولي و ما هي أهم الاستراتجيات البديلة لها، حيث تناول الباحث مفاهيم حول النفط و طرق استخراجه، واهم الأطراف الموترة غي السوق التغطية العالمية.

الفصل الاول

الاطار النظري حول السياسة المالية

تمهيد:

تعد معرفة مصادر النمو من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة ونجد إن التركيز على النمو الطويل الأجل قد لاق اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين.

وبما إن السياسة المالية تعتبر وسيلة فعالة لمواجهة الاختلالات الاقتصادية فالجزائر كبقية الدول النامية تعتمد بشكل كبير عليها في إنعاش اقتصادياتها خاصة في الآونة الأخيرة حيث اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية وهذا من خلال تبنيها لمجموعة من البرامج التنموية ،وبهذا فالسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق النمو الاقتصادي وباعتبار أن الجزائر دولة منتجة للنفط الذي يعتبر مادة حيوية إستراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، نجد أن تقلبات أسعار نقود إلى أضرار بعيدة المدى نظرا لكون النفط و عوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصادي الجزائر وتحقيق النمو الاقتصادي.

لذا سندرس إشكالية مامدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط؟

و ذلك من خلال ثلاث مباحث الاتية

االمبحث الاول: الإطار العام للسياسة المالية ا

المبحث الثاني : ماهية الإيرادات العامة و النفقات العامة .

المبحث الثالث : ماهية العجز الموازني

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية

من الضروري قبل الخوض في دراسة إشكالية تتعلق بمدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، أن نقدم تعريفا مختصرا لكل من السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة وتعتمدها الحكومة كبرنامج لتحقيق وبلوغ الأهداف المسيطرة، و النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تصنف على أساسه الدول المتقدمة و المتخلفة وإلى جانبه نجد التنمية الاقتصادية التي عادة ما يتم الخلط بينهما.

المطلب الأول: ماهية للسياسة المالية

أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات.

1-تعريف السياسة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، بل هناك عدة تعارف نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

-تعريف السياسة المالية في الفكر ألكنزي على أنها حافظة النقود أو الخزانة[1]. وقد اشتق مصطلحها أساسا من الكلمة الفرنسية "FISC"[2].

-السياسة كانت ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة و ميزانية الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود الإمكانية المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونمو اقتصادها[3].

---

1 – طارق الحاج:"**المالية العامة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص201.

2 – جودة عبد الخالق:"**الاقتصاد الدولي**" دار النهضة القاهرة،1983،ص157.

3 – هشام مصطفى الجمل:"**دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والنظام المالي المعاصر**،دراسة مقارنة،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2006،ص215.

-السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[1].

-أن السياسة المالية ما هي إلا برنامج تقوم هذه الأخيرة بتخطيطه وتنفيذه مستخدمة في ذلك مصادرها الإداري والسياسي، وبرامجها الاتفاقية لأحداث الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وأساسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع[2].

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشي الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي[3].

من خلال التعارف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية ماهية إلا مجموعة من الإجراءات و الأدوات التي تتبناها الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال السياسة المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستمرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها، من أهم أهداف هذه السياسة نذكر مايلي[4]:

1-تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يضمن تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع، بعبارة أخرى تدخل الدولة

---

1 – philip.A .Klein :<The Management Of Market> ,Oriente Economies A Comparative , Perspective Windsor The Publishing Company ,Belmont, California ,1973, P176

2 – عبد النور غرس، احمد نصير: " **فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد السادس ، جامعة الوادي، 2013، ص 185.

3 – أحمد الأشقر: " **الاقتصاد الكلي**" ، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص 388.

4 – نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي: " **السياسات الاقتصادية ، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**" ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ط2 ، عمان، 2015، ص ص 58-60 .

في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة مختلفة طبقا للأولويات معنية بهدف أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

2-تحقيق الاستقرار في الأسعار: لغرض الحد من تقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، وسياسية المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار نظرا لوجود الضغوط التضخمية والانكماشية.

3-تحقيق مستوى التشغيل الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة ثلاثينات من القرض الماضي، والأدوات التي كانت تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف أهمها الضرائب والإنفاق، الإعانات، الإعفاءات، القروض..... الخ[1].

4-تحقيق النمو الاقتصادي: وهو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

المطلب الثالث: أنواع وأدوات السياسة المالية

تختلف أنواع السياسة المالية تبعا للظروف السائدة والمرحلة التي يمر بها اقتصاد الدولة كما تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق أدواتها.

اولا : أنواع السياسة المالية:

للسياسة المالية نوعان حسب الدور التي تلعبه السلطات العمومية في نشاط الاقتصادي هما:

1 – بهاء الدين طويل: " **دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** ،دراسة حالة الجزائر 1990-2010 ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016 ،ص 52.

أ_السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض)contrac tionary fisca policy:

عندما يكون العرض أقل من الطلب الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندما يحصل في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة أساليب منها:

_زيادة الإيرادات من الضريبة: في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من قوة الشرائية للأفراد والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك[1].

–التوسع في إصدار القروض العامة: يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية و بيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا،وأفضل أن يكون الاقتراض اختياري.

–الحد من الائتمان المصرفي:يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي تأثير على حجم الاستثمار[2].

ب . السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالتمويل بالعجز)Expansionary fiscal Policy:

تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام يحجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع و الخدمات لرفع من مستوى الطلب من خلال الطرق التالية:

–التوسع في النفقات العامة: أي أن الدولة تزيد من نفقاتها عن المرافق الخدماتية كذلك المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية العامة كزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطل عن العمل أو الأطفال.... الخ، وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل عيني

---

1 – إياد عبد الفتاح النسور:" **المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة – التحليل الاقتصادي الجزئي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط3، عمان 2013، ص 272.

2 – عبد المجيد قدي: " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004 ،ص 29.

بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة كحصول على الملابس، الحليب، وخدمة الصحة...الخ، وهذا النوع من الدعم يزيد من محدودية الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من عمالة[1].

-التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الإمام فقيام الدولة بسداد القروض موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها لها على التوسع في الائتمان المصرفي.

-تخفيض الإيرادات الضريبية: وهذا لبعث القوة الشرائية جديدة في المجتمع ويقول العلماء السياسة المالية العامة أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولكن قد لاتأدى السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة ومن هنا يتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي ومدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي، وتسمى السياسة المالية التوسعية وتكون في فترة الكساد[2].

ثانيا: أدوات السياسة المالية:

تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات يمكن إدراجها كما يلي:

-الإيرادات العامة: ويقصد بها كأداة مالية "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي الاجتماعي"[3].

وتتمثل مصادرها في:

-الدومين العام والخاص:ويقصد بالدومين مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة أو الهيأت أو المصالح العامة الأخرى سواء كانت منقولة أو غير منقولة.

---

1 – طارق الحاج:" **مالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

2- طارق الحاج: مرجع سبق ذكره، ص ص 203-204.

3 – محرزي محمد عباس:" **اقتصاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات الجامعية**، طبعة6، الجزائر 2015، ص 115.

-الرسوم: يمكن تعريفه بأنه فريضة مالية تأخذ من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري تأذي بها الدولة أو نفع خاص يعود عليها منها [4].

- الضرائب بكل أنواعها:ونقصد بها "فرصة نقدية تقرضها الدولة بصورة إجبارية على الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين دون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن تم مستوى الرفاهية في المجتمع"[1].

-القروض العامة: وتعرف على أنها الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو من الأفراد والهيئات الأجنبية أو من المصارف والمؤسسات النقدية الدولية مقابل أن تتعهد الدولة برد هذه المبالغ المقترضة ومبلغ الفائدة المتفق غليه في تاريخ الاستحقاق وفق الشروط المبرمة في العقد[2].

-الإصدار النقدي: تمتلك دولة وحدها حق إصداره وتلجأ إليه إما لتمويل برنامج استثماري أو لسده وإما لتمويل النفقات الحربية التي تزداد كل يوم أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة[3].

-النفقات العامة: وتعرف على أنها كم قابل للتقويم النقدي بأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[4].

وتقسم النفقات العامة حسب التقسيم الجزائري وفق قانون المالية 1983 إلى:

-نفقات التسيير: وهي ضمن أربعة أبواب[5]:

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات، مخصصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

---

4 – علي زغذوذ:" المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر2005، ص244.

1 – محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي،" **المالية العامة**" دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2000،ص 45.

2 – محمد مروان سليمان وآخرون:" **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، ص ص 283-284.

3 – هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص 186.

4 – حامد عبد المجيد دارس، سعيد عبد العزيز عثمان:" **مبادئ المالية العامة" دار الجامعية لطبعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية،2002، ص 26.

5 – عبد المجيد قدي:"**سياسة الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه**" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، طبعة2، بن عكنون، الجزائر2006، ص 181.

-النفقات الاستثمار"التجهيز":الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

-الميزانية العامة:وهي التصميم المالي لبرنامج العمل المتعمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة لتحقيق أهداف المجتمع[1].

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا[2].

1-جامد عبد المجيد دارس:" **مبادئ المالية العامة**" مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 438.

2 – علي زغذوذ:مرجع سبق ذكره ص 215.

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة والنفقات العامة

تتنافس الدول فيما بينها لتأخذ حيزا بين الدول المتقدمة في مختلف المجالات، وتعتمد على النفقات العامة التي توفر لها فرص للتطوير وللتأهيل، فعندما تنفق الدول على القطاع الصحي فانه سيتوفر هناك الكثير من الفرص لبناء مستشفيات وتحديثها فيتحسن المجال الطبي ويرتفع مستواه وتقيمه بين البلدان الأخرى في هذا المجال، ولكن هل جميع النفقات التي تنفق من قبل الدولة تهدف إلى زيادة مستوى الدولة أو المنافسة في مجالات معينة أم هناك مجالات أخرى؟ لم يقم الاقتصاديون الكلاسيكيون بإعطاء أهمية كبيرة لنفقات العامة في السابق فنشاط الحكومات طوال القرن التاسع عشر كان صغيرا بسبب الأنشطة الحكومية المقيدة للغاية، وفي الوقت المعاصر وبسبب إنفاق الحكومي والتحديات لدى الدول زاد الاهتمام بالإنفاق العام ودراسته بشكل كبير، وللإجابة على السؤال السابق نحتاج إلى فهم ودراسة النفقات العامة، فما هي النفقات العامة؟ وما هي أنواعها؟وما هي أثارها العامة؟ ماهية النفقات العامة؟

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

ا-مفهوم النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية(الحكومة والجامعات المحلية)، أو أنها مبلغ النقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها أنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[3]. ويمكن تعريفها أنها مجموعة مصرفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تضمه هذه الدولة، ونلاحظ أن الحاجات العامة تختلف من الدولة إلى أخرى ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، يرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، ومرتبطة بدورها بأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[1].

3 – محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2003،ص 65.

1 – عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد المالية العامة**، دار الزاهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 230.

ب-خصائص النفقات العامة:

-مبلغ النقدي، أي أنها تتخذ عادة طابع نقدي، تدفعه الدولة وهيئتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع رواتب وأجور العاملين ودفع نفقات الجيش وقوات الأمن والخدمات....الخ.

-تدفع بواسطة خزينة عمومية هيئة (وليست خاصة) وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري من اختصاصات ومسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الاعتمادات المالية مخصصة لها وفقا للقانون الموازنة العامة.

-هدف من النفقات العامة إشباع الحاجات العامة بقصد تحقيق المنفعة العامة، كالدفاع، التعليم، والصحة،حيث تعمل الدولة على تحقيق إشباعها من المنافع العامة نتيجة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بحيث يمكن القول بأن تقدير الدولة للمنفعة العامة التي يخلقها إشباع الحاجة العامة نتيجة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحيث يمكن القول بأن تقدير الدولة للمنفعة العامة التي يخلقها إشباع الحاجة العامة وعمل سياسي بالدرجة الأولى، يأتي انعكاسا طبيعيا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع.

ج-اهداف النفقة العامة:

يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجة العامة ومن ثم تحقيق منفعة العامة أو المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكن اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد.

والسبب في ذلك يرجع لضرورة سيادة مبدأ المساواة والعدل داخل المجتمع. إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كضرائب ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة. إذ إن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة.

ومنه لا يعقل أن نجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة حتى لا يتم الدروس على مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة.

وإذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطا وبديهيا فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية.

في الحقيقة إن عملية تحديد الحاجة العامة ترتكز أساسا على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي إذ إن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر "حاجة عامة أو لا وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة .

تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة .

وهي في طريقها لتحديد نوعية الحاجة تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحيانا قضائية لضمان عدم إساءة استعمال هذا الحق . وتتمثل الرقابة التشريعية في حق البرلمان في إعطاء الحكومة رخصة الحصول على الاعتماد المالي الذي تطلبه . وتنص أحيانا بعض الدساتير على عدم السماح بإقرار منفعة عامة لمنفعة فردية أو اعتماد أنواع معينة من النفقات صرف الإعانات لجامعات أو أحزاب سياسية أو دينية أو اقتصار حق اقتراح النفقات العامة على الحكومة دون أعضاء البرلمان . وتسمح أغلبية الدساتير لنواب البرلمان بالتقديم بالأسئلة والاستجوابات الموجهة للوزراء وتحريك المسؤولية السياسية ضدهم إذا كان إنفاق الأموال العامة قد تم بهدف تحقيق أغراض شخصية .

وتتمثل الرقابة من جانب الهيئة التنفيذية في حق إلغاء الاعتمادات المالية التي تقررها الهيئات التشريعية المحلية في بعض البلدان إذا رأت أنها تتضمن خروجا على قاعدة تحقيق النفقات العامة لمنفعة عامة .

كما يحق للسلطة التشريعية أن تراقب عمليات إنفاق الإعتمادات المالية التي أقرتها للحكومة وهذا من خلال طلبها لهذه الأخيرة تقديم وثيقة تسمى بقانون ضبط الميزانية الذي يتم بمقتضاه ملاحظة تنفيذ قانون المالية السنوي ويمكن عندها مقارنة مدى تطابق مأتم إنجازه مع التقديرات المصنفة في قانون المالية السنوي وسنأخذ هذه النقطة بالتفصيل في بحث الميزانية العامة.

د: أهمية النفقات العامة:

تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة الناجمة عن ضخ النقود في الأسواق عن طريق الدعم الحكومي المباشر للأفراد أو دعم السلع والخدمات لخلق حالة من الطلب السريع وذلك لمنع حدوث كساد اقتصادي عند استمرار الركود لفترة من الزمن[1].

تنمية التجارة عن طريق دعم السلع المحلية لتخفيض سعرها وزيادة الطلب عليها تعزيز التنمية الريفية عن طريق بناء البني التحتية اللازمة للريف والقيام بمشاريع استثمارية تفيد سكان الريف.

تطوير القطاعات الزراعية والصناعية عن طريق دعم الصناعات والزراعات بالقروض الاستثمارية أو المنح أو الإعفاءات على الصادرات أو تخفيض الضرائب على المستثمرين في هذه القطاعات. المساهمة في ارتقاء مستوى الدولة وبنائها وتحديث بنيتها التحتية عن طريق بناء الموانئ والمطارات والشوارع والأنفاق وغيرها.

المطلب الثاني: ماهية الإيرادات العامة

اولا تعريف الايرادات العامة

تضم الإيرادات العامة مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا مصادر الايرادات العامة.

من أهم المصادر نجد: الدومين، الضرائب والرسوم، والقرض العام[2].

1_الإيرادات الاقتصادية:

أ_إيرادات أملاك الدولة (الدومين) :

- تعريف الدومين: هي تلك الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة.

---

1 – أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي ونمو الاقتصادي**، الراية، الجزائر، 2013،ص66.

2 – ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989– 2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2015،ص 215.

- أقسام الدومين:

ينقسم إلى قسمين الدومين العام والدومين الخاص:

– الدومين العام: ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة و الأشخاص المعنوية الأخرى ملكية عامة وتخضع للقانون العام، تخصص للنفع العام.

أصل لا تفرض الدولة رسما أو مقابلا للانتفاع بالدومين العام أو استعماله، إلا في حالات خاصة والغرض منها هو تنظيم هذا الانتفاع (كالطرق، الأنهار وشواطئ البحر والموانئ العامة،...الخ).

إن ما يميز الدومين العام أنه يخضع لحماية قانونية، مدنية وجنائية، حيث لا يجوز التصرف فيه أو اكتسابه بالتقادم والحجز عليه.

ويحمي قانون العقوبات كل اعتداء عن طريق معاقبة كل من يقوم بسرقة الملك العام أو تخريبه.

– الدومين الخاص: هي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر ايرادا، وهي تنقسم إلى : الدومين العقاري ، الدومين المالي ، الدومين الصناعي والتجاري:

ب/ الثمن العام:

- تعريفه: هو المقابل المالي الذي تحصل عليه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام نظير بيع منتجاتها من السلع والخدمات من خلال المشروعات العامة التي تمتلكها ملكية خاصة.
- خصائص الثمن العام: يمكن حصرها فيما يلي:

– يتحدد الثمن العام طبقا لقوانين العرض والطلب في حالة المنافسة الكاملة بين مشروعات الأفراد.

ولكن قد تتمتع الدولة بمركز المحتكر وهو ما يضمن لها تحديد الأثمان.

– الثمن العام يدفع مقابل سلعة أو خدمة تجارية.

– تزايد أهمية الثمن العام لانتشار استخدامه بسبب زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2_ الإيرادات السيادية :

تعتبر الضرائب والرسوم من أهم الموارد الأساسية للدولة لتغطية أعبائها المتزايدة والمتعددة، خاصة في ظل الدولة الحديثة (تدخل الدولة في النشاط الحديث).

أ/ الضرائب: تعتبر الضرائب موردا هاما للدولة نظرا لتعددها وتنوعها ، بالإضافة إلى كونها تدفع بصفة دورية وبدون مقابل.

- تعريف الضريبة: هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل، بغرض تحقيق المصلحة العامة.
- خصائص الضريبة:

يمكن ذكر أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- اقتطاع مالي: أي أن الضريبة تدفع نقدا، وتنتقل انتقالا نهائيا من المكلف إلى الدولة.
- تفرض جبرا: فتحصيلها يكون بالطرق الجبرية، والممتنع عن دفعها يعاقب طبقا لما نص عليه قانون العقوبات.
- بدون مقابل : أي بدون منفعة خاصة.
- هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة: فما يحصل من الضرائب يستخدم لتغطية الحاجات العامة.
  - القواعد الأساسية للضريبة: يمكن ذكر أهمها:
- العدالة: فجميع الأفراد يشارك في دفع الضريبة بحسب قدرته.
- اليقين: الضريبة واضحة المعالم: (القيمة- الوعاء الضريبي-الجهة الإدارية المكلفة بالتحصيل- طرق الطعن الإداري والقضائي).
  - تقسيمات الضرائب: تنقسم الضرائب إلى نوعين: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وسنتعرض إلى أهمها وفق ما نص عليه القانون الضريبي الجزائري:
- الضرائب المباشرة : تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من الدخل ورأسمال، ما يميز هذا النوع من الضرائب هو شعور المكلفين بدفعها بثقلها مما يدفع بعضهم للجوء إلى مختلف الطرق للتملص والتهرب منها. يمكن ذكر أهمها:

✓ الرسم على النشاط المهني TAP: تفرض على رأس المال الناتج عن التجارة، والمهن الحرة.

✓ الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: وتنقسم إلى:

❖ الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC/IRG):تفرض على الأرباح الناتجة من المهن الصناعية والتجارية.

❖ الضريبة على الأرباح غير التجارية (IRG/BNC):تفرض على الأرباح العائدة من المهن الحرة كالمحماة و العيادات الصحية،...الخ.

- ❖ الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF):تفرض هذه الضريبة على دخول الأفراد التي تجني من الإيجارات المبنية وغير المبنية ، أو المحلات التجارية والسكنية، أراضي زراعية،...الخ).
- ❖ الضرائب على الأجور (IRG/SALAIRE):تفرض على كل أجر يأخذه العامل سواء في القطاع الخاص أو العام وفق سلم ضريبي، وتجدر الإشارة إلى أن الأجور المتدنية تعفي من الضرائب.
- ❖ ضرائب على أرباح الشركات (IBS): تفرض مثل هذه الضرائب على الأرباح العائدة من الأعمال التجارية والصناعية والخدماتية.

- الضرائب غير المباشرة:

تفرض على وقائع تمثل إنفاقا أو تداولا على الثروة، ومن أهم ما يميزها هو أنها: تجني بسهولة ويؤديها المكلف أحيانا دون أن يشعر بها ومثال ذلك: TVA(الرسم على القيمة المضافة التي تكون متضمنة في سعر السلع المشترية، والرسوم الجمركية.

- الازدواج الضريبي: يقصد به فرض الضريبة أكثر من مرة على الشخص نفسه، والمال نفسه، والمدة نفسها.

✓ شروط الازدواج الضريبي:

لكي يكون ازدواج ضريبي يجب أن يتوفر مايلي:

- ❖ وحدة الضريبة: أن تفرض ضريبتان من نوع واحد.
- ❖ وحدة الممول: أن يكون الشخص الذي فرضت عليه الضريبتان هو الشخص نفسه.
- ❖ وحدة مادة الخاضعة للضريبة: أي يكون وعاء الضريبة في مرات فرضها واحدا كأن تفرض الجزائر ضريبة على دخل الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها الأجانب الفرنسيون المستوطنون في الجزائر، وتفرض فرنسا ضريبة على الدخل نفسه.
- ❖ وحدة المدة: أن تفرض الضريبتان في المدة نفسها أي في نفس السنة.

✓ أنواع الازدواج الضريبي:

يمكن أن يكون الازدواج الضريبي مقصودا أو غير مقصود، كما أنه قد يكون داخليا أو دوليا

- ❖ الازدواج الضريبي المقصود وغير المقصود: يقصد بالازدواج الضريبي المقصود تعمد المشرع فعل ذلك، ويكون الغرض من ذلك زيادة الحصيلة الضريبية لتغطية الجز المالي. أو عدم مواجهة

الدولة لأفراد بسعر الضريبة المرتفع، أما الازدواج الضريبي غير المقصود فلا يتعمد المشرع في فعله، فقد يكون سببه اختلاف الأسس التي تقوم عليها النظم الضريبية المختلفة.

- ❖ الازدواج الضريبي الداخلي و الدولي: يكون الازدواج الضريبي داخليا إذا كانت الضرائب المفروضة والتي تحقق هذا الازدواج داخل دولة واحدة. أما الازدواج الضريبي الدولي فيقصد به قيام أكثر من دولة بفرض الضرائب نفسها على نفس الشخص وفي نفس المدة.

_ التهرب الضريبي:

- ✓ تعريف التهرب الضريبي:

يقصد به قيام المكلف بدفع الضريبة باستغلال الثغرات الموجودة في القوانين الضريبة بغية التملص من دفع الضريبة ويطلق عليه بالتهرب المشروع (تجنب دفع الضريبة)، أو استخدام مختلف الطرق الاحتيالية والتدريسية غير المشروعة للتهرب من دفع الضريبة ويطلق على هذا النوع من التهرب بالتهرب غير المشروع (الغش الضريبي).

- ✓ أسباب التهرب الضريبي:

يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ كلما كثرت الضرائب وارتفع سعرها، أدى بالمكلفين بدفع الضرائب للتهرب منها (كثرة الضرائب تقتل الضرائب).
- ❖ نقص الوعي الضريبي عند الأفراد.
- ❖ عدم صرامة في تطبيق العقوبات على المتهربين من دفع الضريبة يشجع المكلفين بدفعها للتهرب منها.

- ✓ الآثار المالية والاقتصادية للتهرب الضريبي: يخلف التهرب الضريبي آثارا سلبية خاصة على الخزينة العمومية ، نذكر أهمها:

- ❖ الآثار المالية: يؤدي التهرب الضريبي إلى حدوث عجزا في الميزانية المالية للدولة، باعتبار أن الضريبة تعتبر موردا هاما لتمويل الميزانية العامة، وبالتالي يدفع بالدولة اللجوء لتغطية هذا العجز إلى

الإقراض، وما ينجم عنه من آثار سلبية مستقبلا (أسعار الفائدة المرتفعة، وعدم قدرة الدولة على تسديد الديون وبالتالي خضوعها للتبعية الأجنبية وفرض قيود اقتصادية عليها).

❖ الآثار الاقتصادية: يخلف التهرب الضريبي آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فهو يضعف الادخار مما يؤثر بالسلب على الاستثمار، وبالتالي يؤدي نقص فرص التشغيل وخلق مناصب شغل جديدة، مما يعني ارتفاع البطالة.

ب/ الرسوم:

يعتبر الرسم موردا ماليا تتحصل عليه الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد، وتختلف قيمته باختلاف نوعية الخدمة المقدمة[1].

- تعريف الرسم:

هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد.

- خصائص الرسم:

يمكن ذكرها فيما يلي:

- الصفة النقدية: ونعني بذلك أن الرسم يدفع في شكل نقود
- الصفة الجبرية: أي يدفع الرسم جبرا مقابل الخدمة المطلوبة التي تتخذ عنصرين:

✓ عنصر الاختيار: أي أن اختيار طلب الخدمة يقابله الجبر في دفع الرسم.

✓ الإجبار على طلب الخدمة: فهذا الإجبار يخفي عنصر الاختيار (كالرسوم على جوازات السفر، بطاقات التعريف، رخصة السياقة،...الخ).

- أنواع الرسوم:

تختلف الرسوم من دولة لأخرى، ويمكن أن تختلف في نفس الدولة من فترة زمنية لأخرى، وذلك حسب وظائف الدولة المتعددة و طبيعة الخدمة و الجهة أو المرفق العام الذي يقوم بإشباع هذه الخدمات.

إلا أن هناك رسوم مشتركة بين غالبية الدول في العصر الحديث مثل الرسوم القضائية والتوثيقية والرسوم الإدارية والرسوم الامتيازية.

---

1 – قنادزة جملية، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2017–2018، ص 217.

- الرسوم الإدارية: وهي الرسوم التي تدفع مقابل الانتفاع بالخدمات العامة كرسوم النظافة التي تدفع للبلديات والرسوم التي تدفع لمرفق الصحة أو التعليم أو البريد...الخ
- الرسوم الامتيازية:

وهي الرسوم التي يدفعها من يقرر الانتفاع بشكل خاص بخدمات معينة، ويمتازون بها عن غيرهم من الأفراد كرسوم ترخيص حمل السلاح أو حيازته أو رسوم الحصول على رخصة صيد،... الخ.

- الرسوم القضائية والتوثيقية:

وهي الرسوم التي تدفع من المستفيدين مقابل خدمات القضاء مثل: رسوم الدعاوي القضائية أو توثيق العقود والوكالات من كاتب العدل،...الخ.

ج/ايرادات الدولة الائتمانية (القروض العامة):

يعتبر القرض العام من الإيرادات الائتمانية التي تلجأ إليها الدولة، بعد استهلاك إيراداتها العادية، وهذا من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة.

- تعريف القرض العام: هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية مع التعهد برده بفوائد في التاريخ المحدد وفقا لشروط العقد.

كما يعرف أيضا بأنه إيراد غير عاد، وهو استدانة أحد أشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية،...الخ)، أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائد.

- أنواع القروض:

يمكن تقسيم القروض من عدة نواحي:

- من حيث مصدرها المكاني: تنقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية

✓ القروض الداخلية: تحصل عليها الدولة من أشخاص أو المقيمين على إقليم الدولة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.

✓ القروض الخارجية: تحصل عليه الدولة من عند حكومات أجنبية أو أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين في الخارج، ومن عند الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي FMI، البنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD)، وتلجا عادة الدولة إلى هذه القروض لعدم كفاية مدخراتها المحلية.

- من حيث الاكتتاب: وتقسم إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية .

- ✓ القروض الاختيارية: تحصل عليها الدولة من المقرضين طواعية (أي يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض).
- ✓ قروض إجبارية: تلجا الدولة إلى القروض الإجبارية في حالة الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي (إجبار الأفراد على الاكتتاب في القروض العامة).

- من حيث الأجل: تنقسم إلى قروض مؤيدة وقروض مؤقتة.

- ✓ القروض المؤبدة: تتميز هذه القروض بعدم تحديد ميعاد الوفاء بها، مع التزام الدولة بدفع فوائدها المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء .
- ✓ قروض مؤقتة: تلتزم الدولة بالوفاء بها في ميعادها مهما كانت ظروفها الاقتصادية والمالية، وتنقسم بدورها إلى:
- ✓ قروض قصيرة الأجل: لا تتجاوز مدتها سنتين (أذونات الخزينة) ، تلجا غالبا الدولة إلى إصدارها المواجهة العجز الموسمي في الميزانية الناتج عن تأخير تحصيل بعض الضرائب.
- ✓ قروض متوسطة الأجل : تتجاوز مدتها سنتين وتقل عن عشر سنوات.
- ✓ قروض طويلة الأجل: تتجاوز مدتها عشر سنوات .

تلجا عادة الدولة إلى مثل هذين النوعين من القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية الضرورية، أو بسبب ارتفاع نفقات الحرب.

المبحث الثالث: عجز الموازنة

عجز في الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للجولة والناتج عن كون النفقات تفوق الارادات ومن خلال هدا المبحث سنحاول التطرق اكثر علئ العجز الموازني واهم انواعه واثاره

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

تحدث للموازنة العامة للدولة عندما تتجاوز النفقات حجم الإيرادات، هذا وتستخدم الحكومة مفهوم عجز الميزانية للإشارة إلى مستوى الإنفاق ولا يعني ذلك أن العجز يشير إلى عمل أو شركة وأفراد محددين، فهذا العجز قد يمثل الديون الوطنية المتراكمة، وعند تشخيص وجود عجز في ميزانية الدولة فذلك يشير إلى أن المصروفات الحالية قد تجاوزت حجم الدخل المستلم من خلال العمليات الأساسية التي تقوم بها الحكومات في الدولة، وفي هذه الحالة قد تحتاج الدولة إلى تقليص النفقات أو زيادة الأنشطة التي تساهم في رفع الإيرادات بشكل ملحوظ، أو استخدام كلا الخيارين لعلاج وتصحيح المشكلة، ومن جهة أخرى فإن عجز الموازنة يقابله مصطلح فائض الموازنة، والتي قد تحدث بصورة نادرة جدا على مستوى العديد من الإيرادات أعلى من النفقات أو المصاريف المدفوعة خلال نفس الفترة المالية للدولة، أما في حالات تساوي التدفقات الخارجة مع التدفقات الداخلة أو الإيرادات فإن ذلك يشكل ما يعرف بالموازنة المتوازنة[1].

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة

كما هو الحال في الدولة فإن عجز الموازنة يعني أيضا الشركات والأفراد، فقد تضع الشركة موازنة معينة الحصد الأرباح إلا أن النفقات قد تتجاوز الإيرادات لديها مما يخلق فرصة لحدوث عجز الموازنة الخاص بالأعمال، وكذلك أيضا لدى الأفراد الذين يمكنهم وضع خطة معينة لموازنة شخصية تحدد فيها الخطوات القادمة في طريقه[2]، وعلى جميع المستويات فإن عجز الموازنة قد يختلف في أنواعه، وفي ما يأتي نذكر بعض هذه الأنواع[3]:

العجز المالي: يعرف العجز المالي بأنه الزيادة في إجمالي النفقات عن إجمالي المقبوضات باستثناء القروض المأخوذة في تلك السنة، مما يعني أنه المبلغ الذي تحتاجه الحكومة للاقتراض لكي تتم تغطية

---

1 – عاهد نبيل عناية، **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996–2013)**، مذكرة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2014،ص 80.

2 – كركودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014،ص266.

3 – لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013–2014،ص63.

جميع النفقات المستحقة عليه، من ناحية أخرى فإن ذلك يعني أن العلاقة بين العجز والمبلغ المقترض هي علاقة طردية، فكلما زاد العجز المالي زادت نسبة الاقتراض لدى الحكومة، ويعد العجز المالي مشكلة لأنه يظهر نقاط الضعف لدى الحكومات والنقص الذي تواجهه، هذا ويمكن حساب العجز المالي من خلال المعادلة التالية : العجز المالي = إجمالي النفقات – إجمالي المقبوضات باستثناء القروض عجز الإيرادات يطلق مفهوم عجز الإيرادات على الحالة التي تكون فيها مصروفات الإيرادات أو ما يسمى بصورة أخرى إجمالي نفقات الإيرادات تزيد عن إجمالي الإيرادات التي يتم الحصول عليه من خلال تشغيل الإيرادات الأساسية نفسها، بعبارة أخرى يعرف النقص في إيرادات الإيرادات مقارنة بنفقات الإيرادات باسم عجز الإيرادات، حيث يشير الاقتصاديون والمحللون إلى أن الإيرادات التي تجنيها الحكومات غير كافية لتلبية المتطلبات الأساسية للقيام بالوظائف المسؤولية عنها، ويمكن احتساب عجز الإيرادات من خلال المعادلة التالية : عجز الإيرادات = إجمالي نفقات الإيرادات – إجمالي إيرادات الإيرادات العجز الأولي يعرف العجز الأولي بأنه العجز المالي للعام الحالي مطروحا منه مدفوعات الفائدة المعلقة على القروض السابقة، حيث إن العجز الأولي هو شرط الاقتراض دون دفع الفائدة،وبالتالي فإن العجز الأولي يوضح النفقات التي ستقوم الحكومات بدفعها من خلال القروض بما في ذلك مدفوعات الفائدة المعلقة، ويمكننا احتساب العجز الأولي من خلال المعادلة التالية : العجز الأولي = العجز المالي – مدفوعات الفائدة آثار عجز الموازنة يؤثر عجز الموازنة على عديد من الجوانب الاقتصادية للدولة، كما أنه يؤثر على حركة الأعمال التجارية والشركات.

المطلب الثالث: آثار العجز الموازنة

زيادة الديون يقوم عجز الموازنة بزيادة الديون المتراكمة على الحكومات، فعندما تنفق الحكومة أكثر مما تحصل عليه فإنه يتوجب عليها دفع هذه النفقات، وفي حال لم يكن لديها فوائض من السنوات السابقة فإنه يجب عليها دفعها من خلال الديون، حيث تقترض الحكومات الأموال من خلال إصدار سندات للمستثمرين من القطاع الخاص، وبموجبها تقوم الحكومات باقتراض الأموال من القطاع الخاص والبنوك وصناديق التأمين وما إلى ذلك. زيادة معدل الفائدة من الطبيعي أن تحدث زيادة لمعدلات الفائدة نظرا لزيادة الديون على الدولة والاقتراض الذي تقوم به من القطاع الخاص، فمثلا لتستطيع الحكومات جذب المزيد من الأشخاص الذين يمكنهم إقراضها عليها زيادة نسبة الفائدة التي ترغب بدفعها على المبلغ المقترض، بحيث إن رفعت الحكومة نسبة الفائدة على القرض المراد أخذه من 2% إلى 3% سيزيد عدد الأشخاص الذين يرغبون بإقراضها، بمعنى آخر فإنه كلما زاد العجز ستزيد الحاجة إلى الاقتراض، وكلما اقترضت زادت نسبة الفائدة التي يتعين على الحكومة دفعها، وكلما زادت نسبة الفائدة زادت الديون والعجز، فيمكن اعتبار ذلك حلقة مغلقة تجعلك تسير بنفس المسار حدوث نمو اقتصادي قصير المدى

تعاني الحكومات أحيانا من الركود فتقوم خلال هذه الفترات بتحفيز الطلب الكلي، فعندما يحدث الركود يفقد بعض الناس أعمالهم وآمالهم وبالتالي سيصبح لديهم أموال أقل لإنفاقها، حينها تقوم الحكومات بالتدخل وخلق طلب وهمي من أجل عدم حدوث انكماش اقتصادي كبير، ففي هذه النقطة تهدف الحكومات إلى تقليل الآثار السلبية للركود، وعند قيام الحكومات بالإنفاق أكثر ستصبح بحاجة إلى افتراض أموال أكثر من القطاع الخاص، ومن الممكن أن يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي على المدى البعيد[1].

1 – بالوافي عبد المالك– حاكمي وبحفص، **تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد05، العدد01، جامعة أحمد دراية إدرار، الجزائر، 2013،ص 90.

خلاصة الفصل :

السياسة المالية هي استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية (الضرائب او الاقتطاعات الضريبية)و المصروفات (الإنفاق) للتأثير على اقتصاد بلد ما،تطور استخدام الإيرادات و النفقات الحكومية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كنتيجة للكساد الكبير ،تستند السياسة المالية إلى نظريات الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز ،السياسة المالية هي الاستراتيجيات الرئيسية التي تستخدمها حكومة بلد ما و تعزيز أهدافها اقتصاديا

الفصل الثاني

الإطار النظري

لأسعار النفط

تمهيد:

النفط أو مايسمى بالذهب الأسود من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، حيث تكمن الأهمية الإستراتيجية للنفط في كونه المصدر الرئيسي للطاقة ومادة أساسية في الصناعات التحويلية ومصدر أساسي لدخل العديد من الدول المنتجة له

وبهذا الصدد يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية لهذه المادة الإستراتيجية

بناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين:

المبحث الاول: ماهية النفط.

المبحث الثاني:محددات اسعار النفط في الاسواق العالمية .

المبحث الاول. ماهية النفط

يعد الاقتصاد النفطي العلم الدي يدرس هده المادة الخام بكونه يتصف بالندرة وكيفية تلبية حاجات العتلم منها

المطلب الأول: مفهوم النفط

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة المتجددة، فبعد اكتشافه أصبح الإنسان يعتمد عليه في كثير من احتياجاته الضرورية، وقد تعددت تعارفه في الأبحاث التي تناولته

البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ماهو غاز كالبوتان ومنها ماهو سائل كالبنزين ومنها ماهو صلب كالقطران[1] .

النفط هو خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين ، وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%و 98% إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و غير العضوية الأحرى كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه و الأملاح والرمال والشمع والكبريت[2].

المطلب الثاني: أنواع النفط، خصائصه ومميزاته

يتنوع النفط وينقسم إلى أنواع عديدة، وذلك حسب طبيعة وخصائص كل نوع وكذا حسب المناطق والحقول المتواجد فيها، وأحيانا يتنوع ويختلف حتى في نفس الحقل

أولا: أنواع النفط وخصائصه

يمكن تقسيم النفط إلى أنواع حسب خصائصه التالية:

- درجة الكثافة النوعية :

---

1 – وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية، 2012–2013،ص 4.

2 – الحاج بورنان، **السوق البترولية في ظل الحواريين المنتجين و المستهلكين، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2001–2002، ص 8.

يقصد بالكثافة النوعية نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية ، أي درجة حرارة المادة المعدنية والماء ويعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API)أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام ، ويحسب وفق العلاقة التالية :درجة معهد النفط الأمريكي لأي نفط خام :141.5/ الوزن النوعي للنفط الخام عند درجة حرارة 60-1315 .

وعلى هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع هي[1] :

- النفط الخفيف : وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين و الكيروسين والغاز الطبيعي ، كالنفط الخام الجزائري والليبي والقطري.
- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28و35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم) ، كالنفط الخام السعودي والكويتي .
- النفط الثقيل : درجة كثافته النوعية 28 درجة فما فوق دون ذلك وتكاليفه والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت ،والإسفلت) ، كالنفط الخام المصري و السوري.

- نسبة الكبريت في النفط الخام : تكتسي نسبة الكبريت أهمية بالغة حيث أن ارتفاع نسبة الكبريت يقلل من جودة المنتجات النفطية إذ يؤذي إحراق الكبريت مع البنزين إلى ارتفاع .

- نسبة التلوث الجوي ، كما أن الكبريت يسبب تآكلا شديدا في وحدات التكرير والتصنيع كما قد تخفض بعض المركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير ولذلك يصنف خام النفط على أساس محتواه من الكبريت إلى[2] :

- نفط حلو : إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي أقل من 0.5 %، مثل النفط الليبي و التونسي.
- نفط متوسط الحموضة: إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي بين 0.5 % و 1 % مثل النفط الكويتي و النفط السعودي .
- نفط حامضي : إذا زاد المحتوى عن 1 %مثل النفط الإيراني .

- نفط الانكساب : يقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام وتدل على مقدار لزوجته و أقل درجة حرارة ينكسب بها ، ويؤثر ارتفاعها على جودة النفط سعره ، وتكاليف إنتاجه.

---

1 – حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2008-2009،ص 5.

2 – محمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد الدوري**، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر1983، ص 59.

- نسبة الشوائب الأخرى (الماء و الأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وتنخفض بذلك جودته.

ويصنف النفط الخام إلى ثلاثة أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة به.

- النفط البرافيني :الذي يحتوي على شمع البراقين ويعطي قدر من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة
- النفط الإسفلتي: الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البراقين والمواد الإسفلتية .
- النفط الخليط: الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البراقين والمواد الإسفلتية .

ثانيا: مميزات النفط

إن خصائص السلعة النفطية ترتبط بطبيعتها، أو بكيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة و مؤثرة في السلع البديلة ومن أبرز مميزاته[1]:

- الميزة التكنولوجية الفنية:وترتبط بهدف تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية
- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): السلعة النفطية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة تكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإنتاجية .
- مرونة الحركة النفطية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها ونقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم .
- الاستعمال الواسع والغير محدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

1 – رقية حماني، سارة دادي، **مجلة التنمية الاقتصادية** ، 30 جوان 2017،ص ص 433-420.

2-وحيد خيز الدين اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي.رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.السنة الجامعية 2012-2013 ص68

المطلب الثالث اهمية الثرة النفطية

بعد اكتشاف النفط صار أهم مصدر من مصادر الطاقة حتى وقتنا الحالية.و سيبقى هو الأهم لعقود أجلة.وهدا لما يتميز من فوائد فريدة من نوعها2

اولا الأهمية الاقتصادية لنفط

بشكل عام فان الأهمية الاقتصادية لنفط ناتجة عن كونه مصدرا للطاقة و له مكانته الخاصة بين مصادر الطاقة الأخرى بلاضافة إلى أهميته كمادة أولية صناعية تدخل في العديد من الصناعات وخاصة الصناعات البتر وكيماوية وأهميته الناجمة عن كونه مصدرا لتحقق الموارد المالية و خاصة بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة للنفط

ثانيا اهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل النفط الدي يتألق دوره في المجال الاجتماعي 1

- دور النفط في قطاع المواصلات

لصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35درجة من مجموع البترول المستهلك في العالم.

- دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية

يؤمن النفط معضم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة و إلى حد ما النضافة

- دور النفط في توفير المنتجات البتر وكيماوية

حلة المنجات البتروكماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك.الألياف الصناعية المنصفات وغيرها.ودخل القطاع الزراعي في وقتنا الحالي الذي يمكن ان نطلق عليه اسم البتر وزراعة.

ثالثا الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط دو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5/ من الاستهلاك العالمي و تزداد هده النسبة في حالة الحرب و يعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية.حتى ان هناك

تجهزان معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها و توزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنقاد الوقود و إمداداته.[1]

[1] حمادي نعيمة تقلبات أسعار الصرف و انعكس على تمويل التنمية في الدولة العربية خلال الفترة 1989-2008 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص240.

المبحث الثاني : محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

سيتم التطرق في هدا المبحث إلى التعريف بمصطلح السعر النفطي و أنواعه.وكدا النفطية و أهم الإطراف و العوامل المؤثرة

المطلب الأول: تعريف سعر النفط و مختلف أنواعه

اولا تعريف سعر النفط :إذا كان السعر يعرف على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود فالسعر النفطي ، يعرف من خلال ما يلي [1]:

يعرف السعر النفطي على أنه ،تلك القيمة التي تعطي للسلعة النفطية خلال فترة زمنية محددة ، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية ،اجتماعية ، مناخية وسياسية ، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة .

كما يعرف سعر النفط على أنه المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان ومكان معلومين ، وهو متغير باستمرار وتتحكم به عدة عوامل أهمها العرض الطلب على النفط[2].

تأنيا:أنواع أسعار النفط

إن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط وذلك أنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول ، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز عن باقي الأنواع الأخرى [3]:

- الأسعار المعلنة : يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في الأسواق

---

1 علي حسين رجب الجبوري النفط و الامن القومي العربي رسالة ماجستر في الدراسة الاشتراكية.الجامعة المستنصرسة 1989ص05.
مدشن وهيبة .اتر تغيرات اسعار البترول على الاقصاد العربي. رسالة ماجستر في العلوم الاقتصاجية .جامعة الجزائر السنة الجامعية 2004-2005.ص14-15

2- لباني ياسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد بنكي، كلية العلوم اقتصادية، جامعة بن يوسف بن فذة، الجزائر،2009، ص 72.

2 – خليل عبد القادر، تقلبات **أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاديات دولة مدخل في الملتقى الدولي بعنوان: انعكاسات اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة لها**، يوم 2015/08/07، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، ص 8.

3 – نواق الرومي،" **منظمة الاوبيك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان الجماهيرية الليبية، 2000،ص ص 18 24.

البترولية وعند فوهة البئر ، وتزايد اكتشاف و استغلال البترول خارج الولايات المتحدة وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان أسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول ، ونظرا لحدة التنافس بين الشركات البترولية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت ومستقر .

- السعر المتحقق : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان _ البائع و المشتري بالنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري ، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى .
- سعر الإشارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخد و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، إن هذا السعر أخدت به وطبقته العديد من البلدان البترولية ، مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا سنة 1965 م .
- سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة الضريبة الدخل والربح بصورة أساسية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة
- السعر الفوري و الالني : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العرضة والمشترية وبصورة آنية .

المطلب الثاني : تعريف السوق النفطية العالمية

بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة، فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث ، حيث أنها لا تعرف الاستقرار لان سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط ، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها ، وتضارب المصالح بين الطرف المنتج و المستهلك .

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد و النفط و ذلك طبقا لقوانين العرض والطلب[1] .

المطلب الثالث : الأطراف و العوامل المؤثرة على الأسعار في السوق النفطية

تتأثر أسعار النفط في السوق النفطية بعدة عوامل تجعلها متذبذبة دائما في ارتفاع و انخفاض و أهم هذه العوامل : عاملي العرض والطلب

أولا: الأطراف المؤثرة على السوق النفطية

تنقسم الأطراف المؤثرة في السوق النفطية إلى جانب العرض وهي الدول المنتجة و المصدرة له ، وجانب الطلب وهي الدول المستهلكة فقط .

- جانب العرض : أهم الأطراف

✓ منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك[2] :

- التعريف بالمنظمة :

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يوم 14سبتمبر 1960 بمبادرة الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط السعودية إيران و العراق و الكويت وفنزويلا ، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد ، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها ، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى ، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول.

---

1 – قويدري قوشيح بوجمعة،" **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008– 2009، ص 45.

2 – البر جاس حافض1، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الاولى، بيروت، بسان للنشر، 2000، ص 241.

- أهداف المنظمة :

هدف المنظمة الأساسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات في هذا المجال و تقرير الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين و مجتمعين و توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة و معقولة و تغير الظروف الملاءمة لرأس المال و الخبرة المستثمرين في صناعة البترول الأقطار.

✓ منظمة التعاون الاقتصاد و النامية [1].

هي المنظمة التي تشمل 34 ، دولة من بين الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق الحر و التي يصل إنتاجها إلى ثلثي الإنتاج العالمي .

و تعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي و الاجتماعي و الشئ الذي يشمل موضوعات مثل : الإصلاح التنظيمي ، باب العضوية الدولية التي يبلغ حاليا 34 دولة من أوروبا ، و أمريكا الشمالية و الجنوبية .

✓ الوكالة الدولية للطاقة[2]:

منظمة دولية مستقلة تسعى لتأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في متناول لفائدة الدول الأعضاء ، وتركز عملها على أربعة مجالات رئيسية هي :

أمن الطاقة ، والتنمية الاقتصادية و التوعية البيئية ، و العلاقات مع الدول الغير الأعضاء (خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة).

أنشئت وكالة الطاقة الدولية بعيد عن أزمة النفط الأولى عام 1974 ، ومقرها العاصمة الفرنسية باريس ،تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف التالية:

_صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجوبيها

1 – د.علة مراد، استاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر، ص103.

2 – د. علة مراد، نفس المرجع السابق، ص 104.

_ تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء ، والمؤسسات الصناعية و المنظمات الدولية .

_ تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية ، وتحسين امدادت الطاقة في العالم وبنية الطلب، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

_ تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة ، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة .

ثانيا العوامل المؤثرة على أسعار النفط :

تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، والمتبع لمرحلة تغيرات أسعار النفط العالمية يدرك بأن هناك عوامل متصلة بجانب العرض و الأخرى بجانب الطلب من أهمها مايلي[1]:

- العرض العالمي للنفط :

من أهم العوامل التي تؤثر في جانب العرض هو المخزون النفطي الاستراتيجي التجاري، و معد الإنتاج في الدول الأوبك و خارد الأوبك ، وكذا مرونة الطلب و المصالح السياسية الداخلية و الخارجية للدول المصدرة و المستوردة .

- الطلب العالمي للنفط: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الأساسية المؤثرة في العرض النفطي ، وهذا انطلاقا من فكرة أن الطلب تخلق العرض حيث أنه اذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فان ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج .
- الاحتياطات النفطية : يعد التقدير للاحتياطات النفطية قاعدة للارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي ، فالمبالغة في تقدير حجم الحياطي يؤذي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض ، بما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط .
- التغيرات المناخية :

1 – د.علة مراد،مرجع سبق ذكره، ص 102.

تأثر التغيرات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط حيث لوحظ مثلا: أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة للحفظ في فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والعكس في فصل الشتاء .

- معدل النمو الاقتصادي :إن زيادة النمو الاقتصادي يتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير و انخفاض النمو الاقتصادي يؤذي إلى انخفاض الطلب على النفط و بتالي هناك علاقة طردية بين الاقتصادي و الطلب على النفط .

خلاصة الفصل الثاني

لقد تناولنا في هدا الفصل مفاهيم أساسية حول النفط حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية وأسعار النفط. والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا أن النفط مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية و عوامل السوق كما يتميز النفط لعديد من الخصائص التي تميز عن غيرة من السلع البديلة مما بضيف عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي السياسي العسكري و المالي.

السوق النفطية مكان بتم التعامل بالمورد الأساسي والرئيسي غي تنمية الاقتصاد و هو النفط. و دلك طبق للقوانين العرض و الطلب. ويتدخل في السوق لسوق النفطية عن ناحية الدول المنتجة للنفط نذكر منها منضمة الأوبك و الدول المنتجة خارج الأوبك و من ناحية الدول المستهلكة للنفط وكالة الطاقة الدولية و الشركات النفطية العالمية الأخرى.

الفصل الثالث

أثر تقلبات

أسعار النفط

على العجز

الموازني في الجزائر 2010/2020

تمهيد

عرفت الجزائر كغيرها نم الدول النامية النفطية عجزا موازنيا كبيرا مع تكرير أزمات النفط مند سنة 1986.وتحولت هذه المشكلة في الاقتصاد الوطني إلى مشكلة مستعصبة في مجالات السياسات المالية و النقدية، بحيث هدا العجز بسبب زيادة الدولة مصروفاتها الحكومية عن ايرادتها و ذلك نتيجة حتمية للارتباط القوي بين ايرادات الموازنة العامة و عائدات النفط إضافة إلى فشل الحكومة في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي التي تساهم في فك هده التبعية.

و مما سبق تم تقسيم الفصل الثالث الى ثلاتثة مباحث :

المبحث الاول : أهم الصدمات النفطية التي مرت على الجزائر.

المبحث الثاني : واقع الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010.

المبحث الثالث :واقع العجز الموازني في الجزائر 2020/2010.

المبحث الأول : أهم الصدمات النفطية التي مرت على الجزائر:

إن الجزائر تعاني من أزمة هيكلية نظرا لارتباطها اقتصادها بأسعار النفط وبالتالي فهي تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم الصدمات النفطية التي مرت على الجزائر وتعريفها ونشأتها و أسبابها و نتائجها.

المطلب الأول : تعريف ونشأة الصدمة النفطية :

أولا: تعريف الصدمة النفطية

هي الصراعات و الأزمات الدولية التي تؤثر على إمدادات النفط بالإضافة إلى السعي الحثيث من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط والتي تمكنت مؤخرا من تحقيق طغرة في هذا المجال خاصة فيما يعرف بالنفط الصخري الذي كان له الدور الأساسي في انخفاض أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية سنة 2014 والذي استمر لحد الآن وهي أيضا الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤذي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار و يستمر لفترة زمنية معينة نتيجة لعوامل تؤثر في العرض والطلب أو الاثنين معا إلا أن ثمة إجماعا على أن أسباب أخرى تقف وراء هذه الظاهرة الاقتصادية و المتمثلة في الأسباب السياسية المركبة وهناك العديد من الدول تعتقد أن التقلبات في أسعار النفط لا تعود إلى اعتبارات إنما هي سياسية[1].

ثانيا :نشأة الصدمة النفطية لسنة 2014[2]:

شهد متوسط سعر نفط الجزائر (صحار بلند) خلال السنوات (2000–2014) ارتفاعا هاما حيث ارتفع من 28.77 دولار سنة 2000إلى 98.96 دولار سنة 2008 و انخفض سنة 2009 إلى 62.35 دولار وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية ، إلا أنه ارتفع سنة 2010 إلى 80.35 دولار و سنة 2011إلى 112.92 دولار و استمر الارتفاع إلى غاية سنة 2014 فانخفض فيها إلى 97.1 دولار،ليصل في منتصف 2014 إلى 94 دولار وهذا الذي يعتبر انهيارات في سوق النفط و هذا نظرا النفط الخام المعروف في الأسواق و هو ما أدى إلى تراجع الأسعار بشكل كبير خلال هذه الفترة فوصل سعر البرميل

1 – ريغي ،ه2016، **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ص ص 260–231.

2 – ريغي، نفس المرجع السابق، ص ص 270–290.

إلى 55.27 دولار في أواخر سنة 2014 وهو ما أثر بشدة على ميزانيات الدولة التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها .

ثالثا: نشأة الصدمة النفطية لسنة 2020 :

كما شهدت أسعار النفط صدمة ثانية في مارس 2020 وهذا بسبب جائحة كورونا إذ سقطت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقارب 20 سنة ، إذ سجلت الأسعار معدلات سالبة و هذا بسبب ركود المعاملات التجارية و الاقتصادية فالأصل في المعاملات التجارية تقديم السلعة مقابل ثمن مادة و في ظل هذه الجائحة وجد المنتج نفسه أمام مشكلة عدم القدرة على تصريف المنتج فيضطر إلى أن يدفع لمن يأخذ المنتج للتخلص منه حيث تم عرض الخام الأمريكي بأسعار سالبة وصلت إلى 37 دولار و قد خلقت هذه الأزمة مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد العالمي و خاصة الجزائر .

المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية لسنتي 2014 و 2020[1]:

لقد شهدت أسعار النفط تذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض حسب العوامل التي تؤثر فيها من فترة إلى أخرى كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 1

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل	80.1	112.9	111	109.1	100.7	55.76	44.2	54.1	71.4	64.4	26.31

المصدر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال فترة 2011-2014 هناك نوع من الاستقرار في المستويات العامة لأسعار النفط و لكن مع نهاية سنة 2014 عرفت تراجع كبير في أسعار هذه المادة حيث انخفضت من 100.766 دولار للبرميل سنة 2014إلى 45.13دولار للبرميل كمتوسط سنة 2016 إلا أنه بين الفترة 2017-2019 هناك استقرار في الأسعار ثم عرفت صدمة أخرى سنة 2020 انخفضت فيها إلى 21 دولار كأدنى مستوى منذ ما يقارب 20سنة نتيجة لانتشار فيروس كورونا بالجزائر و تدابير الحجر الصحي الذي فرضته معظم دول العالم وهو ما وضع الجزائر في مشاكل عدم التوازن باعتبارها تعتمد على النفط كمصدر للدخل و تعود أسباب الصدمتين النفطيتين إلى عدة أسباب تمثلت في أسباب اقتصادية و أخرى سياسي .

أولا : أسباب الصدمة النفطية لسنة 2014 و 2020:

لقد فقدت أسعار النفط الجزائري خلال سنة 2014إلى 2016 حوالي 72 %من قيمتها و قد كانت الأسعار تحت عتبة 60 دولار إلى غاية ديسمبر 2016 وترتبط أسباب هذا الانهيار بعدة عوامل و التي سنحاول تحليلها باعتبار أن استمرار الأزمة النفطية مرتبطة بعدة أسباب مؤدية لها:

1 – سلامة ممدوح،**العوامل الكاملة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة** ، قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة الحالات، 2015،ص 23.

- **أسباب اقتصادية :**

صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول : عرفت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في إنتاجها للنفط الصخري قدرت ب 4مليون دولار برميل يوميا حيث ارتفع إنتاجها من 5.5 مليون برميل يوميا سنة 2011 إلى 9.4 مليون برميل يوميا سنة 2015 ومن بين الأسباب التي دفعت الشركات الأمريكية لرفع إنتاجها ارتفاع أسعار النفط و التي طالت عند مستوى 100 دولار للبرميل سنتي 2011 و 2014 .

إصرار السعودية على عدم تقليص إنتاجها : و من أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت أسعار النفط للهبوط بشكل سريع خاصة منذ 2014 هو إصرار السعودية على عدم تقليص الإنتاج باعتبارها ثالث أكبر مصدر للبترول في العالم و هو ما جعل منظمة "الأوبك" تقرر الإبقاء على سقف إنتاجها محدد بثلاثين مليون برميل يوميا فالسعودية تمتلك أكبر نفوذ في هذه المنظمة و قد اعتبر هذا القرار تحولا في سياسة المنظمة التي كانت تتدخل لإحداث التوازن في السوق عند هبوط الأسعار.

زيادة الإنتاج في العراق : رغم الصراعات التي يشهدها هذا البلد تمكن العراق من رفع إنتاجه من النفط الخام من 3.3 مليون برميل إلى 4.3 مليون برميل يوميا أي بزيادة مقدرة بمليون برميل وهو ما يعادل تقريبا إنتاج الجزائر.

زيادة الإنتاج في البرازيل :و البرازيل بدورها رفعت إنتاجها من 2.6 مليون برميل إلى 3 مليون برميل يوميا .

الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا و اليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين حيث تعتبر ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم [1].

- **الأسباب السياسية :** إن النقائص في السوق النفطية و التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي لاسيما في الصين و دول الاتحاد الأوروبي لا يفسر لوحده الانخفاض الحاد في أسعار النفط فقد عرف الاقتصاد العالمي أزمات اقتصادية ومالية أكثر حدة غير أن أسعار النفط لم تتدهور لهذا المستوى مما يعني أن أسباب ديد هذا الانخفاض هي أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية وكما جرت العادة عند انخفاض أسعار النفط تقوم منظمة "الأوبك" باتخاذ قرار بخفض إنتاجها فورا لدعم الأسعار لكن للصدمة النفطية لسنة 2014 اختلف الوضع فلم تقم منظمة "الأوبك" بدعم

1 – وهانس بك، ياسر أبو معيلق،"**ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط**" 2016/12/29، ص 50.

الإنتاج وكان ذلك بسبب الضغط الكبير للمملكة العربية السعودية ومن خلال العديد من التحليلات السياسية يرجع ذلك إلى التحالف السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية .

تعد روسيا و إيران حيث يؤثر انهيار أسعار النفط على اقتصادها إذ تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لهما .

شهد العالم خلال هاته الفترة أيضا العديد من التوترات السياسية و الأمنية فقد تم امتلاك العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك التجاذب الغربية الإيرانية حول القضية النووية الإيرانية وما نتج عنها من توترات في المنطقة[1].

المطلب الثالث: نتائج الصدمة النفطية سنة 2014 وسنة 2020:

أهمية المحروقات في الجزائر من خلال توفير الفوائض المالية التي لا غنى عنها لتمويل الخطط والبرامج إذ لعب النفط دورا رائدا في تحديد مسار و طبيعة التنمية لذلك فلا عجب أن يرتبط مصير هذه الأخيرة بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية و هو ما أثبتته التجربة الجزائرية خلال أزمة 2014 والتي أدخلت الجزائر في مرحلة جد صعبة لزمن طويل وخرجت منها بفضل انتعاش أسعار

المحروقات سنة 2017 [2].

وسنحاول في هذا الصدد توضيح النتائج و الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للصدمة النفطية .

أ-من الناحية الاقتصادية [3]:

لقد كان انهيار أسعار النفط بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني لاسيما سنتي 2016/2015 والتي قارب سعر البرميل فيها عتبة 30 دولار ولم يتجاوز خلال السنتين حدود 50 دولار ، وينعكس تأثير انخفاض

2- رهم فريد، بوركاب فيل،**انهيار أسعار النفط الأسباب و الساذج**"، المؤتمر الأول في السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف،2015،ص 4.

3 - سعاد شليغم،"**سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النفط ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع**"، مجلة دراسات استراتيجية، عدد2017/1/23،ص43.

1- سلامة ممدوح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال الايردادت النفطية والتي تكاد أن تكون المصدر الوحيد لتمويل الميزانية العامة و المورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات.

جدول رقم2: وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية 2016/2014

السنوات	2014	2015	2016
متوسط سعر النفط	96.29	49.49	40.68
عائدات النفط (مليار دينار)	3388.4	2373.5	1781.1
رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	1257.3	2553.2	2187.4
رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)	4306	34.170	17063
احتياطي الصرف (مليار دولار)	178.9	144.1	114.1
معدل البطالة %	10.6	11.2	10.5

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر ، التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك الجزائرية .

ومن الجدول نستنتج بوضوح تأثير انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية[1]:

- **عائدات النفط :** انخفضت سنة 2016 وهي السنة التي عرفت فيها أسعار البترول انخفاض كبير بأكثر من 47% مقارنة ب 2014.
- **الميزانية العامة** : إن انخفاض عائدات النفط التي تشكل أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عجز هذه الأخيرة ومن خلال ما يوضحه الجدول فقد ارتفع عجز الميزانية العامة إلى أكثر من الضعف في 2015 مقارنة بمستواه في 2014 .

2– بنك الجزائر: التمرير السنوي 2015، **التطور الاقتصادي و للجزائر**، نوفمبر 2014،ص 7.

- **الميزان التجاري** : بسبب تراجع صادرات الجزائر من المحروقات والتي تشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات انتقل رصيد الميزان التجاري من نسبة التوازن سنة 2014 إلى عجز قدر بأكثر من 17 مليون مليار دولار.
- **احتياطي الصرف:** بسبب العجز المسجل على مستوى الميزانية العامة والميزان التجاري تآكل احتياطي الجزائر من العملة الصعبة بوتيرة متسرعة خلال السنتين الأخيرتين قدر ب: 34.8 مليار دولار ، مع العلم أن احتياطي الصرف للسنة السابقة لها أي سنة 2013 قدر ب: 194 مليار دولار.
- **معدل البطالة:** ارتفع معدل البطالة ب 0.8 نقطة بين سنتي 2016/2014 ولقد سجلت سنة 2016 أكبر نسبة بسبب سياسية التقشف التي تم تطبيقها والتي ينتج عنها تجميد التوظيف.
- –من الناحية الاجتماعية : إن تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر و الايراءات التقشفية المتخذة من طرف العمومية لمواجهتها كان لها انعكاسات كبيرة على الوضع الاجتماعي للمواطن الاجتماعي ، وعلى غرار توافر المعطيات الاقتصادية نجد تلك الاجتماعية تكاد تكون منعدمة لذلك سنركز على بعض المؤشرات التي نبين لنا ما آل إليه الوضع الاجتماعي .
- **القدرة الشرائية:** يمكن إرجاع أسباب التراجع في القدرة الشرائية إلى عدة أسباب أهمها[1]:
- أغلب الواردات لا تزال ترتكز على النفط الذي تبقى أسعاره متذبذبة .
- السوق الموازية التي تتحكم بنسبة 65% من الموارد الاستهلاكية الأساسية.
- تخفيض الدينار بالمقابل أن 75% من السلع المستوردة .
- عودة ظهور الموجات التضخمية حيث وصلت نسبة التضخم سنة 2015 إلى 4.8% بعدما كانت في سنة 2000 تصل إلى 0.34 % فالقدرة الشرائية الجزائري وفي ظل استقرار الجور عند مستوياتها المتدنية ، انخفضت بحوالي 40% نتيجة تخفيض قيمة الدينار ومانجم عنه من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
- ارتفاع مستوى الفقر فبعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 و سنة 2020 انعكس ذلك مباشرة على الحياة الاجتماعية للمواطن حيث وصل معدل الفقر سنة 2016 إلى 10.8% .

1 – بنك الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 148.

المبحث الثاني : واقع الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010

سيتم التطرق في هدا المبحث الى واقع الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر من خلال تحليل الإيرادات و النفقات العامة في الفترة 2020/2010 :

المطلب الأول: تلحليل الإيرادات العامة في الجزائر2020/2010 :

تصنف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين :الإيرادات الضريبية و الإيرادات غير الضريبية

أولا :الإيرادات الضريبية : تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجبائية العادية و الجباية البترولية

- **الجباية العادية :** وهي مجموعة الضرائب و الرسوم وتتمثل في[1] :

- الضرائب المباشرة : وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية و الأرباح غير التجارية و فوائد السلف و الضمانات و المرتبات و الأجور .....الخ .
- **حقوق التسجيل و الطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية و القضائية مثلا:

حقوق التسجيل انتقال رأس المال ورخص السياقة وطوابع ، جوازات السفر ...الخ.

- **الضرائب غير مباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رغم الأعمال كالذهب والفضة..... الخ.
- الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للاستيراد و التصدير.
- **الجباية البترولية:** تتكون من مجموع اقتطاعين وهما:
- ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز .

1 – عشرة برياش، محمد خليل بوحلاس، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاط البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال والنقل عبر القنوات .

ثانيا: الإيرادات غير الضريبية : وهي تشمل العناصر التالية :

- إيرادات أملاك الدول (الدومين) : والتي تتمثل في حصيلة الاستغلال وتأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات و الأشخاص الذين يستغلون المناجم و المحاجر التي تعود ملكيتها للدولة ، وكذا المكافأة التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات
- الإيرادات المختلفة للميزانية : كإيرادات بيع المجلات والمنشورات وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المناجم والمناطق الأثرية .
- الإيرادات الاستثنائية : وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهيبات المقدمة من الخارج .

_ تتميز الإيرادات في الجزائر بميزة خاصة : تتمثل في أن يودا كثيرا من هده الإرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة .والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر لفترة 2017/2010 .

الجدول رقم 3 : تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2020/2010

السنوات	الايرادات العادية	الايرادات البترولية
2010	1555	1501.7
2011	1960.42	1529.4
2012	2285.06	1519
2013	2279.42	1615.9
2014	2350.12	1577.7
2015	2829.56	1722.9

2016	3329.03	1682.6
2017	3920.84	2127
2018	4030.55	2349.7
2019	4047.55	2714.5

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية و الجريدة الرسمية 2020/2010

الشكل رقم 1 : تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2020/2010

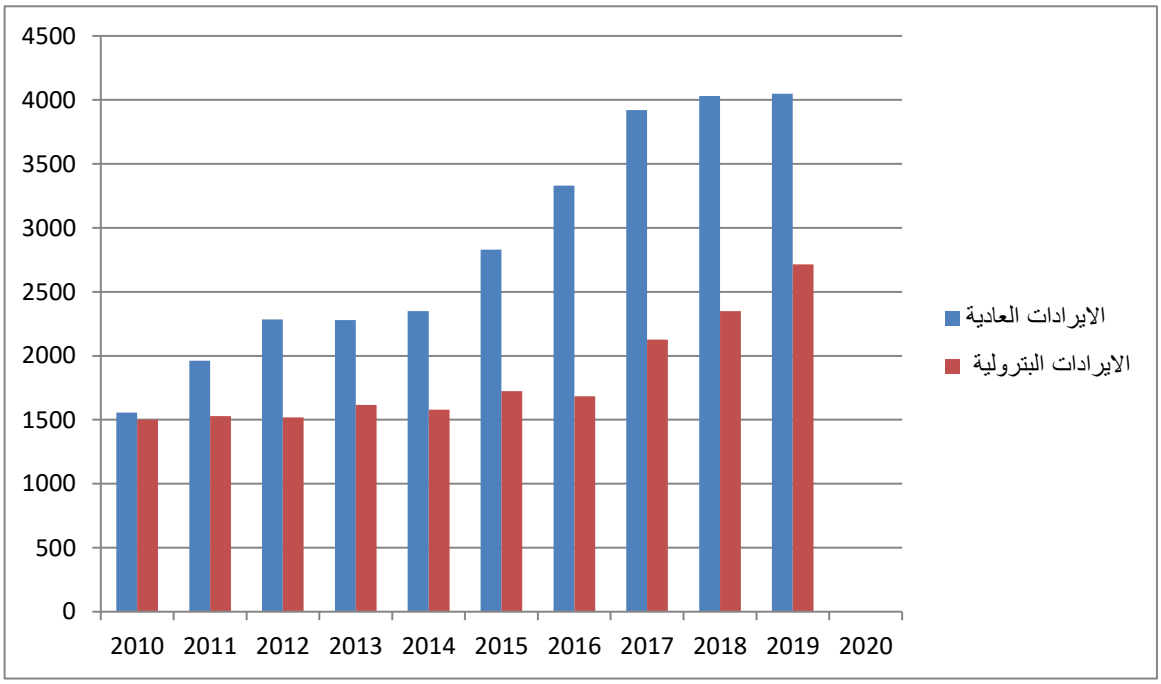

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية و الجريدة الرسمية 2020/2010

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن من بداية سنة 2010 شهدت إيرادات الجباية البترولية انخفاضا محسوسا وذلك راجع للازمة العالمية التي شهدتها أسواق النفط المالية والتي صاحبة الأزمة المالية العالمية ، في حين شهدت إيرادات الدولة من الإرادات العادية ارتفاعا مستمرا و يقود ذلك بالأساس إلى الزيادة في الأجور التي شهدتها سنوات السابقة مما أدى إلى رفع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي ، واستمر هذا التزايد إلى غاية 2010 حيث تم تسجيل تقارب في الإيرادات البترولية و العادية و التي كانت على التوالي 150.7 مليار دينار جزائري و 1555 مليار جزائري و هي أرصدة منخفضة مقارنة مع السنوات

السابقة شهدت سنة 2011 زيادة معتبرة في إيرادات العادية لتصل إلى ما يقارب 1960.42 مليار دينار جزائري متجاوزة بذلك إيرادات البترولية نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية و الأزمة البترولية التي شهدها العالم سنة 2014 و تداعتها على الاقتصاد الجزائري، برغم من المساهمة التي تقدمها *الإيرادات* العادية في الإيرادات العامة للدولة إلا أنها تعتبر ضعيفة جدا و غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة خارج قطاع المحروقات و يرجع ذلك إلى التخفيضات و الإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة ما يجعلها بعدية كل البعد عند ماهو مطلوب منها .

المطلب الثاني :تحليل النفقات العامة في الجزائر 2020/2010

تعتبر النفقات و الإيرادات العامة أحد أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الميزانية العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة ، تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة و بالأخص في ظروف الدول النامية التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية و البنية التحتية و الخدمات التعليمية والصحية و الاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية و هوما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد بعد تراجع أسعار النفط ابتداء من السداسي الأخير لسنة 2014 لجأت الحكومة إلى ترشيد النفقات عن طريق تحديد الأولويات و حبس ما ورد في قانون المالية 2017 فان الدولة و في محاولة منها قررت تسقيف نفقاتها خلال الفترة الممتدة بين 2019/2017 .

اولا /تعريف تسفيذ النفقات العامة : يقصد به تحديد النفقات العامة أي وضع مبلغ معين للإنفاق لا يمكن تجاوزه بمعنى الإنفاق في حدود المبلغ المحدد و قد جاء به قانون المالية لسنة 2017 و توقعات سنتي 2018 و 2019[1].

ثانيا: تسقيف النفقات العامة في الجزائر : اتجهت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد سياسات تقشفية تتجلى معالمها في مشروع قانون المالية 2017 عبر تسقيف نفقات الميزانية بعكس مشروع قانون المالية 2017 ترسيم السنوات العجاف التي تنتظر الجزائر ، حيث بدا واضحا توجه الحكومة للتضحية بالكثير من المجالات بداية بالتضحية بعشرات المشاريع الخاصة بالبنى التحتية منها القطاعات الحيوية مثل الصحة و النقل كما يتضح أيضا استبعاد أي تعديلات في أجور الموظفين و العمال خلال المرحلة القادمة وكان من المفترض أن يبقى التسقيف إلى غاية 2019 لميزانية التسيير ، و تتضح أيضا من خلال توجه

1 – المجلس الشعبي الوطني– الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 254 الصادرة ب 2016/11/7.

الحكومة إلى تسقيف النفقات الإجمالية المخاوف التي تنتاب هذه الأخيرة جراء نضوب صندوق ضبط الموازنة ولكن أيضا الانخفاض المتسارع لاحتياطي الصرف الذي يرتقب أن ينتهي السنة الحالية دون 120 مليار دولار و تضمن مشروع قانون المالية 2017 أيضا إجراءات تصب في نفس خانة التوجهات التقشفية و تتمثل في إلقاء التسقيف المعتمد في صندوق ضبط الموارد و الذي كان محل تعديل مع إلقاء الحد الأدنى لتمويل العجز في الخزينة المقدر حاليا ب : 740 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 6.77 مليار دولار و هو ما يعني أن صندوق ضبط الموارد لم يعد مطروحا مع سنة 2017 بنزوله تحت عتبة القيمة الدنيا وكان الصندوق آلية تسمح بتغطية جزء من العجز الميزانية بناء على متوسط السعر المرجعي للنفط المقدر ب : 37 دولار للبرميل و سعر التوازن المقدر ب : 45 دولار للبرميل ، هذا المعدل مرشح أيضا للارتفاع كانعكاس لتدهور أسعار النفط .

تجدر الإشارة إلى أن نفقات الميزانية في قانون مالية 2016 بلغت 7574.1 مليار دينار أي مايعادل 73.06 مليار دولار وتم اعتمادها على أساس ترشيد الموارد المالية و ضبط النفقات ، منها 4807.3 مليار دينار نفقات تسيير و 3176.8 مليار دينار كنفقات تجهيز[1].

تحليل بيانات النفقات العامة للدولة : يقصد بالنفقات العامة المبالغ المالية التي تحرجها الدولة من أجل تحقيق المنفعة العامة و الانسجام الاجتماعي و الاقتصادي ، وفيما يلي جدول يبين تطور النفقات العامة في الجزائرخلال الفترة 2020/2010

1 – د. زرواط فاطمة الزهراء، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة (1999–2014)**، جامعة مستغانم، ص 46.

الجدول الرابع: تطور النفقات العامة خلال الفترة 2020/2010 .

السنوات	النفقات العامة	
	نفقات التسير	نفقات التجهيز
2010	27362	1921.4
2011	3836.4	2017.2
2012	4782.6	2275.5
2013	4131.5	1892.6
2014	4494.3	2501.4
2015	4617.0	3039.3
2016	4585.6	2711.9
2017	4677.2	2605.4
2018	4648.3	3078.0
2019	4954.5	3245.6
2020		

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية و الجريدة الرسمية 2020/2010

الشكل رقم 2 تطور النفقات العامة خلال الفترة 2020/2010 .

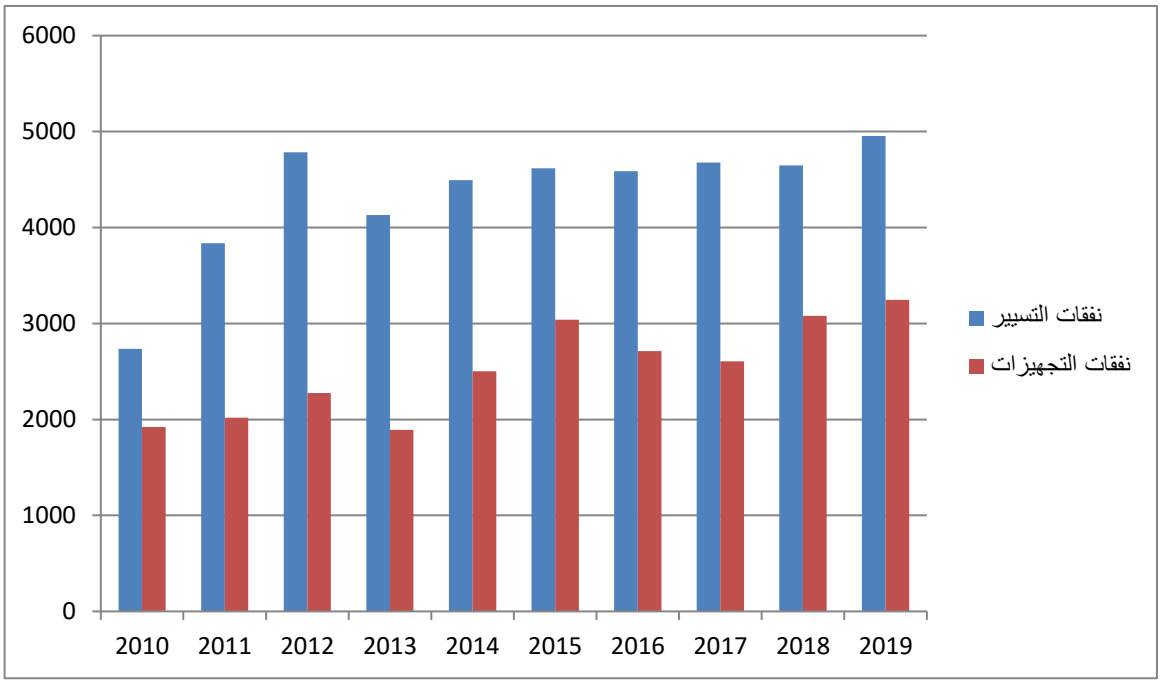

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية و الجريدة الرسمية 2020/2010

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات العامة بجانبيها التسيير والتجهيز خلال الفترة الممتدة من 2020/2010 في تزايد مستمر و يرجع ذلك بالأساس إلى تبني الدولة سياسة اتفاقية توسعية لتستمر الزيادة في كليهما إلى غاية 2016 ، أين شهدت نفقات التسيير انخفاض سنتي 2016 حيث سجلت 4585.6 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2015 وذلك راجع إلى الأزمة النفطية الأخيرة ، وانتهاج الحكومة مبدأ تسقيف نفقات السير ليعود الارتفاع من جديد في 2019 مسجلا 4954.5 مليار دينار جزائري في حين بقيت نفقات التجهيز على نفس وتيرة الارتفاع إلى غاية سنة 2013 أي سجلت 1892.6 مليار دينار جزائري وهو مبلغ منخفض نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة لتعود الارتفاع مرة أخرى مسجلتا 2501.4 مليار دينار جزائري ، في نفس سنة 2014 لتستمر في الزيادة إلى غاية 2017 أين انخفضت مجددا حيث سجلت 2605.4 مليار دينار جزائري ليأخذ المنحنى ميلا جديدا بقدرة 3245.6 مليار دينار جزائري سنة 2019 و ترجع هذه الزيادة إلى بداية تطبيق المخطط الخماسي 2019/2015 وكذا رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وتمويل المشاريع العمومية وتدخل الدول في الحياة الاقتصادية لدعم بعض السلع و الخدمات الاستهلاكية ، كما يظهر حاليا أن نفقات التسيير خلال فترة الدراسة على حصة.

المبحث الثالث :واقع العجز الموازني في الجزائر 2020/2010.

يعرف العجز الموازني على أنه الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض مما يؤذي إلى تزايد الدين العمومي

المطلب الأول : تحليل العجز الموازني في الجزائر

- اسباب العجز الموازني في الجزائر
- التوسع في دور الدولة للإنفاق العام و ذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين .
- ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مداخيل الدولة .
- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة وهو ما يؤذي إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور ولاشك أن العجز الموازني أصبح ظاهرة تمس مختلف الاقتصاديات المعاصرة سواء كان ذلك عن قصد عندما تلجأ إلى التمويلات عن طريق العجز الموازني ، أو كان عن غير قصد عندما تعجز موارد الدولة عن تغطية نفقاتها و التي لا تمتلك قرارات تسويقها و تسعيرها [1].
- تحليل بيانات رصيد الميزانية العامة للدولة :

تعتبر الميزانية العامة وثيقة قانونية بها مجموعة من البنود تتضمن إيرادات و نفقات الدولة لمدة زمنية (سنة) والتي تتضمن النشاط المالي للدولة بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي و بتالمى الزيادة في رفاهية المجتمع ، وفيمايلي جدول يبين تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2010

1 – عماد غزاري، بولصنام محمد، **العجز الموازني في الجزائر: أسباب والكيات تمويلية دراسة تحليلية للفترة (2000–2019)**، جامعة المدية، ص 614.

الجدول رقم 5: تطور رصيد الميزانية العامة خلال فترة 2020/2010

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	3056.7	4657.6	1600.90
2011	3489.82	5853.6	2363.8
2012	3804.06	7058.2	3254.10
2013	3895.32	6024.1	2128.80
2014	3927.82	6995.8	30.68.00
2015	4552.46	7656.3	3103.8
2016	5011.63	7297.5	2285.9
2017	6011.63	7282.6	1234.7
2018	6380.25	7726.3	1346.10
2019	6762.05	8200.1	1438.10
2020	6239.7		

المصدر : من إعداد باحثين بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية و الجريدة الرسمية

سنة 2010 بدأ رصيد الموازنة بأخذ منحنى متناقص حيث بلغت 924.3 مليار دينار جزائري ، والتي اقترنت بدايتها مع تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة ، ليعود ارتفاع العجز في سنة 2012 ويسجل أكبر ارتفاع له 3.254.10 مليار و يعود السبب إلى انخفاض أسعار البترول واستمرار ارتفاع حجم النفقات العامة في آن واحد حيث شهدت تلك الفترة برنامج توحيد النمو الاقتصادي 2014/2010 ، ثم انخفض العجز تدريجيا ليصل سنة 2017 إلى 1234.7 مليار دينار جزائري بعد أن عرفت أسعار النفط انتعاشا مؤثرة على الجباية النفطية بالا جاب ، ليعود ارتفاع العجز من جديد حيث بلغ 1438.10 مليار دينار جزائري في سنة 2019 وهي فترة شهدت البرنامج الخماسي 2019/2015 لاستمرار المتنوعة .

المطلب الثاني –إجيرادات و تدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة (2020_2010)

أولا مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر

تعتمد الخزينة العمومية على عدة طرق و أنماط لتغطية و تمويل عجز موازنتها العامة حيث أن اختيار أي طريقة له أثر ايجابي في إدارة عجز الموازنة العامة كما يمكن أن يكون له أثر سلبي في الجزائر مرت مصادر التمويل بعدة العجز الموازني بعدة تطورات حيث كانت تعتمد في فترة 2010–2014 على التمويل اليذلي و يتمثل في مجموع التسبيقات المقدمة من البنك المركزي ، وعلى التمويل الغير بنكي المتمثل في إصدار سندات الخزينة العمومية و طردها للاكتساب في السوق المحلية كما كانت تعتمد على ضبط الموارد الذي أقرته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 و موارده تتمثل في فوائض قيم الجباية البترولية الناتجة عن مستوى أعلى أسعار المحروقات من تلك المتوقفة ضمن قانون المالية و اعتبر هذا الشكل الأكثر استخداما خلال تلك الفترة و كذلك التمويل الخارجي من خلال قروض و مساعدات الهيئات الدولية .

أثرت الأزمة النفطية لسنة 2014 على مختلف عناصر الموازنة العامة و أبرزت هشاشة الاقتصاد الوطني فقد أدت إلى انخفاض في الإيرادات العامة و تسجيل تراجع في موارد صندوق ضبط الموارد وبالمقابل استمرت الخزينة في الاقتطاع منه ، هذا الأمر أسفر من تراجع رصيد الصندوق [1] .

ثانيا تدابير و اجراءات السياسة المالية لتغطية العجز الموازني في الجزائر 2020/2010

- اعتمدت الحكومة الجزائرية لتغطية و علاج موازنتها عجز موازنتها العامة على الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإرادات بالدرجة الأولى
- التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للنفط تسببت في عجز في الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية كلمالية العامة و الميزان التجاري و تأكل موارد صندوق ضبط الإرادات
- ألجوء للإصدار النقدي لتغطية العجز الموازني الذي اعتمدته الجزائر يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية عن الكتلة السعرية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وظاهرة التضخم
- دمج المنتجات الآلية الإسلامية في هيكل تمويل الموازنة العامة لدولة خاصة ما تعلق بالتنمية

1 – د. بن براهم ليلى، **إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة (2000–2017)**، جامعة البليدة–2، ص ص 266–268.

- الإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني و فق مخرجات النموذج الاقتصادي الجديد
- ضرورة تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي و تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية.و النقدية و سعر الصرف)

خلاصة الفصل

يبقى مشكل العجز الموازني مشكل عويص و متجدد بواحه الدول التي اختارت في منهجها الاقتصادي سياسة تدخل الدول في الحياى الاقتصادية و كلما زادت درجةهدا التدخل كلما زادت ضرورة التزام هده الدول و تدبيرها للموارد المالية الضرورية لمواجهة حجم الانفاق العام و الجزائر من بين هده الدول.وعليه واجهت و لا تزال تواجه سالبة في الموازنة العامة مع كل صدمة نفطية و تبحث سبل المعالجة في الغالب عن طريق اتخاد احراءات دات طابع تقشفي و التي فب الغالب يكون اترها سالب عاى الجانب الاجتماعي و القدرة الشرائسة للمواطن اصحاب الدخول الثابتة.

الخاتمة

الخاتمة :

يبقى مشكل العجز الموازني مشكل عويص و متجدد يواجه الدول التي اختارت في منهجها الاقتصادي سياسة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وكلما زادت درجة هذا التدخل كلما زادت ضرورة التزام هذه الدول و تدبيرها للموارد المالية الضرورية لمواجهة حجم الإنفاق العام ، و الجزائر من بين هذه الدول ، فرغم تبنيها النظام الاقتصادي الحر إلا أن دور الدولة لايزال مهم و متزايد و عليه واجهت ولا تزال تواجه فجوات سالبة في الموازنة العامة مع كل صدمة نفطية وتبحث عن طرق للمعالجة في كل الحالات عن طريق اتخاذ إجراءات ذات طابع تقشفي و التي في الغالب يكون أثرها سالب على الجانب الاجتماعي و القدرة الشرائية للمواطن خاصة أصحاب الدخل الثابت .

نتائج الدراسة :

تعد الموازنة العامة البطاقة التي تعكس النفقات و الإيرادات العامة لسنة مستقبلية تعكس في حجمها الخطة الاقتصادية و الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها .

يتحقق العجز في الموازنة العامة عند عدم كفاية الإيرادات العامة عن تغطية حجم الأفاق العام .

ترتبط الموازنة العامة ارتباطا مباشر بقطاع النفط لذلك يبقى العجز الموازني ذو صفة دورية تتماشى مع تقلبات هذه المادة .

يعد صندوق ضبط الإيرادات ملجأ احتياطي تلجأ إليه الدولة في فترات العجز ، لمعالجة المعضلة لكن نظرا لاعتماد إيراداته على قطاع النفط فهو أيضا عرضة للنفاذ خلال فترة قصيرة إذ تدهورت إيرادات النفط كما حدد في الجزائر خلال الفترة 2014 2020 .

أشارة الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تربط بين أسعار النفط ور الميزانية .

الاقتراحات :

إن أهم مشكل يواجه الاقتصاد الجزائري هو التبعية نسبة المطلقة لقطاع النفط لذلك فان الحل يكمن انطلاقا من هذه النقط بالذات و ذلك من خلال التوجه إلى تنويع الاقتصاد ، وذلك من خلال النهوض بجميع القطاعات : فلاحة، صناعة ، خدمات حتى تستطيع تنويع المدخلات و التخلص من الاختلال في الاقتصاد .

الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد تماشيا مع تعاليم ديننا الحنيف دون إسراف حتى يكون هناك ترشيد لسياسة الاتفاق العام .

تفضيل النظام الضريبي و ذلك من خلال صياغة نظام فعال تقبله الأطراف المعنية و تستجيب للتحصيل طواعية .

الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر و خلق الظروف المواتية لاستقطابه باعتباره المساهم الفعال في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، مع التركيز على الاستثمارات العربية البينية حتى تساهم في تمويل احتياجات الموازنة العامة .

اللجوء إلى التمويل الإسلامي غير الربوي بكل صوره نظرا للدور الذي يلعبه في تعبئة الادخار و توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع

1) أحمد الأشقر : " الاقتصاد الكلي " الدار العلمية الدولية للنشر ، عمان ، 2002 صفحة 388 .
2) إياد عبد الفتاح البنور : **" المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة** ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، صفحة 261-272 .
3) بالواغي عبد المالك جاكبي و بحفض ، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 مجلة التكامل الاقتصادي** ، المجلد 05 ، العدد 01 جامعة أحمد دراية أدرار –الجزائر ، 2017 صفحة 90.
4) البرجابت حافض **: الصراع الدولي على النفط العربير** ، الطبعة الأولى بيروت 33، بسان للنشر ، 2000 صفحة 241.
5) الجزائر : " التمرير السنوي " 2015 ، **التطور الاقتصادي في الجزائر نوفمبر 2014** صفحة 07 .
6) جهاد الدين طويل : " **دفر السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** " **، دراسة حالة الجزائر 1990-2010** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2015-2016 صفحة 52.
7) جودة عبد الخالق : **" الاقتصاد الدولي** " ، دار النهضة القاهرة 1983، الصفحة 157 .
8) الحاج بورنان ، **السوق البترولية في ظل الحواريين المنتيجين و المستهلكين** ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03- السنة الجامعية 2001-2002 صفحة 08 .
9) سلامة ممدوح : **العوامل الكاملة وراء التراجع الحادعي أسعار النفط الخام ، تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة** ، قطر المركز العربي للأبحاث و دراسات الحالات 2015 صفحة 23 .
10) طارق الحاج : **" العالية العامة** " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 1999 ، الصفحة 201 .
11) عاهد نبيل عنابة **: أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني** ، مذكرة ماجيستر ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين ، 2004 صفحة 80 .
12) عبد المجيد قدى : **" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** " ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 صفحة 29 .
13) عبد النور غرس ، أحمد نصير : **" فعاليات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد السادس ، جامعة الوادي ، 2011 ، صفحة 185 .

قائمة المراجع:

14) قويدري قوشيح بوجمعة : " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقوذ ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، الجزائر 2008-2009 صفحة 45 .

15) لحسن دردوري ، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة** ، دراسة مقارنة ، الجزائر – تونس ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2014-2013 صفحة 63.

16) محمد مبا محرزي : " **اقتصاديات المالية العامة** – الايرادات العامة ،الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية اللسادة المركزية ، بن عنكون ، الجزائر ، 2003 صفحة 65 .

17) محمد مروان سليمان و آخرون : " **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي** " دار الثقافة للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، عمان صفحة 283-284 .

18) نزار كاظم اليكاني و حيدر يونس الموسوي : " **السياسات الاقتصادية** " ، **الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي** " دار البازوري " العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 صفحة 58-60 .

19) نواد الرومي " **منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام** " الطبعة الأولى لدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان الجماهيرية الليبية ، 2000 صفحة 18-24.

20) هشام مصطفى الجمل : " **دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والنظام المالي المعاصر** ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2006 ، صفحة 2005 .